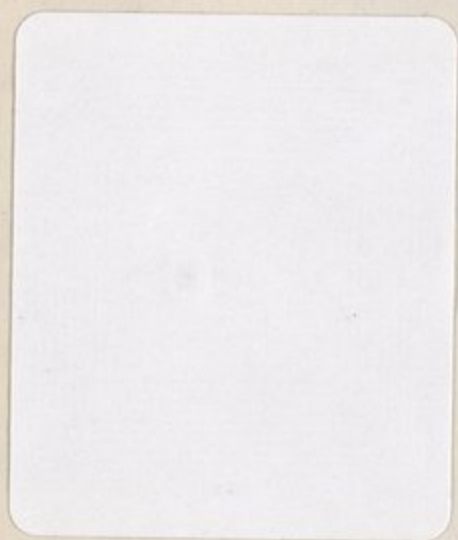


AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 01043 6016

HO
13
"H
19
v.



التقود والبنوك في البلاد العربية
سوريا ولبنان

29 MAY 2012

ID: 01-62672

12-5

النقود والبنوك في البلاد العربية
سوريا ولبنان

تبیحہا و کلبا و فی شامینا و حقنا

و لنبا و لی و ع

جَامِعَةُ الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ
مَعَهْدُ الدِّرَاسَاتِ الْعَرَبِيَّةِ الْعَالِيَةِ

محاضرات

عن

١ التفوق والبنوك في البلاد العربية

٢ سوريا ولبنان

ألقاها

٢ الدكتور
فؤاد مرسى

[على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية]

١٩٥٨

HG
1318
M98
1955
V.2

خارج
خ. ف. م.
41737

الفصل الثالث

النقود والبنوك في سوريا ولبنان

« وفي الوقت الذي دخلت بريطانيا في عهد اليزابث إلى المسرح التجاري في الشرق تأسست في سنة ١٥٨١ الشركة الشرقية للتجارة كي تباع نسيجها الصوفي الجيد في مقابل المنتجات الشرقية ، كان الفرنسيون قد استقروا من قبل هناك » .

جورج كرك — « تاريخ وجيز للشرق الأوسط » .

كانت سوريا ولبنان حتى الحرب العالمية الأولى مجموعة من الولايات تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الدولة العثمانية . ومن ثم كانتا تخضعان من حيث نظمهما النقدية والمصرفية للنظم السائدة في كل الإمبراطورية . فلما هزمت الدولة العثمانية في الحرب واحتل الحلفاء سوريا ولبنان أدخلوا فيهما العملة المصرية ، ثم استقلت الدولتان بعمليتهما المحلية التي ارتبطت منذ ذلك الحين بالفرنك الفرنسي . وظل هذا الارتباط قائماً حتى السنوات الأخيرة ، حين اعترته بعض التغيرات نتيجة لظروف الحرب العالمية الثانية . فلما انتهت الحرب فكرت الدولتان وبخاصة سوريا في الخروج على الفرنك ، وأخذت بالتالي تتحدد للنظام النقدي في الدولتين معالم جديدة . ونلاحظ منذ البداية على النظام النقدي والمصرفي في سوريا ولبنان ظاهرتين أساسيتين أولاهما كثرة تغيره تبعاً لكثرة التغيرات السياسية التي طرأت على الوضع في البلدين ، فمع كل تغير سياسي أصابهما كان يوجد تغير نقدي . وتلك ظاهرة ليست واضحة تمام الوضوح فيما يتعلق بالنظام المصرفي ، وإن كان

البلدان لم يعرفا تطوراً مصرفياً بالمعنى الصحيح إلا منذ أوائل القرن الحالى . أما الظاهرة الثانية فهى أن النظام النقدى والمصرفى السورى واللبنانى كان نظاماً موحداً فى البلدين حتى عام ١٩٤٨ ، عندما انفصل النقد السورى عن النقد اللبناى . وإن ظلت بين النقيدين صلات مشتركة عديدة ، وهذا ما يدعو للجمع بين البلدين فى دراسة واحدة .

— أولاً —

النظام النقدى العثمانى

كان النظام النقدى فى سوريا ولبنان حتى سنة ١٩١٨ هو النظام النقدى الخاص بالدولة العثمانية . وكان النظام العثمانى قد اتخذ بصفة رسمية فى سنة ١٨٤٤ قاعدة المعدنين بعلاقة ثابتة بين الذهب والفضة هى ١ إلى ١٥٩٠٩^(١) . وكانت وحدة النقد على تعقد نظامه هى القرش . غير أن هذا القرش لم يكن فى الواقع سوى عملة حسابية وكسر من كسور العملات المتداولة . وفى هذه الأثناء كان النقد فى ولايات سوريا ولبنان على قاعدة المعدنين . وظلت هذه القاعدة سارية حتى أدى تدهور سعر الفضة إلى وقف حرية سكها . فصدر قانون فى سنة ١٨٨٠ يوقف سك الفضة ويجعل الجنيه الذهبى وحدة النقد فى الدولة .

النقد العثمانى على قاعدة الذهب

تخلت الدولة العثمانية عن قاعدة المعدنين وأخذت فى عام ١٨٨٠ بقاعدة الذهب . فصارت وحدة النقد هى الجنيه الذهبى الذى يساوى مائة قرشاً ذهبياً ، ويزن ٧٢١٦ جراماً من عيار ٩١٦٥ و^(٢) . وعلى الرغم من إعلان

(١) George Young - «Corps de Droit Ottoman», Vol. V, Oxford 1906, p. 1.

(٢) جورج عشى — «النظام النقدى فى سوريا» . دمشق ١٩٥٢ ص ١ .

النظام الجديد ، فقد كانت العملة السائدة تنفاوت في مختلف ربوع الدولة . فهي في عاصمة الدولة الجنيه الذهبي ، وهي في اليمن الريال الاجنبي ، بينما كانت في سوريا ولبنان القرش . وكانت حسابات الحكومة تسوى بالقرش الذهبية والجنيهات العثمانية . أما المدفوعات الصغيرة فكانت تستخدم فيها النقود التركية الفضية والنحاسية ، بينما كانت المدفوعات الكبيرة تتم بالجنيهات الذهبية التركية ، وكانت المعاملات الداخلية تتم بالقطع المجيدية الفضية وكانت القطعة منها تساوي حوالى ٢٠ قرشاً ثم خفضت في سنة ١٨٨٠ الى ١٩ قرشاً .

ومن هنا نتبين أن وحدة النقد كانت في الواقع هي القرش . وكان القرش منذ أيامه الاولى يسك من معدنين . فالقرش الذهبي كان يسمى قرشاً صحيحاً أو صاعاً ، ومعناه القرش الجيد ، أما القرش الفضي فكان يسمى القرش المعيب أو الشرك ، ومعناه القرش الرديء^(١) . وكان لهذا القرش الأخير ثلاثة أسعار :

١ - سعر قانوني ، هو $\frac{1}{4}$ من المجيدية ، وهذا السعر هو المخصص لمدفوعات الحكومة ، بينما كان الجنيه العثماني يساوي ١٠٥ وربع قرشاً منذ سنة ١٨٨٠ .

ب - سعر اتفاقي ، بحيث كان الجنيه العثماني يساوي ١٠٨ قرشاً ، وكان هذا السعر مخصصاً لمعاملات تجارة التجزئة .

ح - سعر تجاري ، وهو يتحدد حسب ظروف العرض والطلب ، ويتراوح بين السعر الاتفاقي والسعر القانوني للقرش .

ومعنى هذا في الواقع أن القرش الشرك كان وحدة النقد في الأسواق ،

وأنه لم يكن يتعامل به فعلاً بقدر ما كان وحدة حساية للتسعير^(١). وكان هذا القرش الفضي يسمى في لغة أهل البلاد بالبرغوث ، وهي تسمية محرفة عن التركية لكلمة (برغوش) أى قرش واحد . ثم ظهرت من هذا القرش قطعة أكبر قيمتها قرشان ، فسميت بالبرغوث الكبير . وإلى جانب هذه القروش الفضية كانت تتداول طائفة أخرى من العملات المعدنية العثمانية . فكانت هناك قطع فضية تتكون من المجيدى وكسوره . وكانت هناك قطع من النيكل مثل البشك أى قطعة الخمسة قروش ، ومن النحاس الذى ضربت منه قطع ذات ١٠ بارة ابتداء من سنة ١٩٠٠ .

وكانت توجد عدا العملات العثمانية قطع معدنية أجنبية متداولة فى كل أنحاء الدولة العثمانية ، فقد كانت بلاد الامبراطورية تتداول العملات الأجنبية إلى جانب العملة العثمانية . ففي بلاد العراق كانت تتداول النقود الإيرانية ، وفى الخليج الفارسى كانت تتداول النقود الهندية . وفى البلاد العربية تعامل السكان بريال مرياً تريزة . وتمتعت أغلب هذه العملات بالسعر القانونى ، وبلغت فى تناولها حداً أدى إلى أنها صارت تتداول وحدها تقريباً ، وأفلحت فى أن تستبعد العملة العثمانية^(٢) .

والواقع أن الدولة العثمانية كثيراً ما كانت تتلاعب بالعملة وعبارةها ، وكثيراً ما كانت تعتمد إلى إبطال تداول جزء من عملة متداولة ، فتسحب بعضها . ولذلك انهارت قيمة العملة العثمانية وتدهورت ، وفضل الأفراد التعامل بالنقود الأجنبية البعيدة عن نزوات الدولة . فحاولت هذه من جانبها تحديد نطاق استعمالها . وفعلاً قرر الباب العالى حظر تداول جميع العملات الأجنبية — عدا الريالات فى اليمن والحجاز — ومنع استيرادها . فلما

(1) Saïd Himadeh — "Economic Organization of Syria". Beirut 1936. p. 263.

والكتاب طبعة عربية نحيل إليها من يريد .

(2) George Young - "Corps de Droit Ottoman", ibid, p. 13.

احتجت بعض الدول على هذا القرار متمسكة باتفاقيات الامتيازات ، عدل قرار الحظر ، وكانت ولايات بغداد والموصل وبنى غازى وطرابلس الغرب والحجاز واليمن خارج نطاقه .

والمهم في كل ذلك أن العملات المتداولة في سوريا ولبنان كانت خليطاً من عملات عثمانية وأجنبية ، وأن العملات الأجنبية كانت أساساً عملات فرنسية وإنجليزية ، هي القطع ذات العشرة والعشرين فرنكا ، والجنه الذهبي الإنجليزي ، كما تداول الأفراد أحياناً الروبل الروسى^(١) . وكان طبيعياً أن تقترب على هذه الفوضى النقدية ، مع اتساع أرجاء الامبراطورية ، أن تتداول كل عملة من هذه العملات بعدة أسعار على حسب اختلاف البلاد ، وقربها أو بعدها عن مراكز التجارة . وانتشرت بالتالى سوق رائجة للصرافة في العملات . ومن هنا فقدت قاعدة الذهب المتبعة صفتها الأساسية وهي ثبات قيمة العملة وثبات مستوى الأسعار بها . ويرى البعض ، تبعاً لهذا ، أن النظام الذى انبعثت الدولة سنة ١٨٨٠ لم يكن فى الواقع نظام ذهب . فقد كان لكل قطعة من قطع العملة المتداولة سعر غير محدد^(٢).

الخروج على قاعدة الذهب

وعلى أى حال ، فقد ظل هذا النظام سائداً حتى قامت الحرب العالمية الأولى ، فخرجت الدولة على قاعدة الذهب . ولقد مهدت لهذا التطور خطوة سبق أن اتخذتها الدولة العثمانية وهي إصدار النقود الورقية وتداولها فيها منذ منتصف القرن الماضى^(٣) . وكان يصدر هذه النقود البنك العثمانى

(١) Saïd Himadeh—"Monetary and Banking System of Syria". Beirut 1935. p. 27.

(٢) Cf. Saïd Himadeh—"Monetary and Banking System of Syria," ibid. p. 26.

(٣) وقبل ذلك كانت الدولة قد أصدرت فى سنة ١٨٣٣ عملة ورقية ، بسعر إلزامى ، ونحمل فائدة ، غير أنها كانت قابلة للدفع فى أجل محدد . وقد عدلت عن هذه التجربة سريعاً . انظر :

الامبراطورى ، من فئات الخمسة والعشرة الجنيهات ، على أن تغطى بمقدار الثلث ذهباً ، غير أن هذه النقود الورقية لم تكن تقبل التحويل إلى الذهب إلا فى القسطنطينية . ولذلك تداولها الأفراد منذ البداية بفرق فى القيمة ، وكان التعامل بها محدود النطاق ، فلم تكن تتداول بالفعل إلا فى القسطنطينية^(١) .

ومن الطريف أن نتبين نشأة البنك العثمانى الإمبراطورى ، الذى كان يعمل بوصفه بنك الإصدار فى الدولة . فهذا البنك كان فى الأصل يسمى بالبنك العثمانى ، كونه فى سنة ١٨٥٦ جماعة مالية إنجليزية بفضل نفوذ بريطانيا لدى السلطان والصدر الأعظم ، وفى أعقاب قيامها بإقراض الدولة . وتكون البنك العثمانى برأس مال قدره ٥٠٠ مليون فرنك فرنسى ، وصدق على تكوينه بالإرادة السلطانية فى ٢٤ مايو سنة ١٨٥٦ ، على أن يكون مركزه الرئيسى فى لندن وفرعه الرئيسى فى القسطنطينية . وكانت للبنك فروع عديدة ، إذ كان بوصفه بنك ودائع وخصم بنسكا تجارياً لكل الإمبراطورية عدا مصر . غير أن البنك لم يزود بالسلطات الضرورية ليقوم بالإصلاحات النقدية والمالية المرموقة . فلما تفاقمت الأزمة المالية فى الدولة تحول البنك أن يتحول إلى بنك دولة ، وسمى عندئذ البنك الإمبراطورى العثمانى . وكان ذلك فى ٤ فبراير سنة ١٨٦٣ . وعندئذ منح البنك امتياز واحتكار إصدار (سندات لحاملها) ، وأصبحت له صفة مشتركة إنجليزية وفرنسية^(٢) ، وتولى منذ ذلك الوقت إصدار النقود الورقية فى الدولة العثمانية ، وإن لم تصل أوراقه إلى أطراف الدولة وبقيت فى العاصمة وما حولها .

Ahmed Samman - "Le régime monétaire de la Syrie." =

Paris, 1935 p. 15.

(1) Maxime Nicolas - "Questions monétaires en Syrie." Lyon 1951. p. 22.

(2) George Young - "Corps de Droit Ottoman." ibid. p. 26.

وفي سنة ١٨٧٥ لم يعد البنك مجرد وكيل مالى عن الحكومة ، وإنما ظفر
بزعامة بنوك الإمبراطورية . فكان له مركز فريد في تاريخ الشركات
والمؤسسات المالية في العالم . فقد كان شركة خاصة تتولى إصدار النقود
الورقية وتعمل كوكيل عن الحكومة ، كما كان في نفس الوقت بنكاً تجارياً
عادياً يقوم بسائر العمليات التجارية من تقديم السلف وإجراء الخصم ومحب
الكميالات والشيكات . واتخذ فروعاً لهذا الغرض في حلب وبغداد
وبيروت ودمشق ويافا ، حتى مصر فقد كانت له فروع في الاسكندرية
والقاهرة وبورسعيد . واستمر البنك في عملياته النقدية والائتمانية يعتمد على
مركزه كبنك تجارى أكثر من تعويله على صفته كبنك للإصدار . وأخذت
أوراقه تدهور وبلغ غطاؤها الذهبي نسبة غريبة هي ٢٠٠٪^(١) . الأمر
الذى يدل لا على تدهور العملة الورقية فحسب ، وإنما يدل كذلك على
ضالة رقم المتداول منها في الدولة بحيث يسمح بمضاعفة الغطاء الذهبي .

فلما اشتعلت الحرب فرضت الدولة العثمانية في ٣ أغسطس ١٩١٤
« موراتوريوم » لكل المدفوعات لمدة شهر ، ثم صارت تمده فيما بعد .
كما جعلت في ٢١ يولية ١٩١٤ أوراق البنك العثماني الإمبراطوري إلزامية .
وهكذا خرجت الدولة العثمانية — وسوريا ولبنان جزء منها — على قاعدة
الذهب . وطلبت الدولة معونة البنك ، وهو في أيدي المالىين الفرنسيين
والإنجليز ، فرفض^(٢) . فأصدرت في سنة ١٩١٥ نقدها الورقي مباشرة
بضمان من الماركات الألمانية والكروانات النمساوية الذهبية ، على أن
يحتفظ بالماركات في ألمانيا والكروانات في النمسا . وظهرت هذه النقود

(١) جورج عشى — « النظام النقدي في سوريا » . المرجع السابق ص ٢ .

(٢) وحاولت البنوك الإنجليزية والفرنسية في الدولة نقل مواردها إلى البلاد المحايدة
ولقد نجحت في ذلك ، بينما أخذت البنوك الألمانية والنمساوية توسم نشاطها في ربوع الدولة .

الورقية فريدة في نوعها . فهي نقود ورقية مغطاة ، مفروض لها السعر الإلزامي ، تتولى الحكومة إصدارها مباشرة^(١) ، على الرغم من وجود بنك الإصدار . واصطدمت هذه الأوراق الإلزامية بانصراف الأفراد عنها فلم يتعامل بها السوريون ، وظلوا يتطلبون الذهب حتى في تعاملهم مع الأتراك أنفسهم واضطرت الحكومة بالفعل لدفع مشترياتها بالذهب . وهكذا أخذت مقادير من الذهب تتراكم في سوريا ولبنان بينما فشل الإجراء الذي اتخذته الدولة ، وازداد تدهور ورقة البنسكنوت العثمانية .

وفي إبريل سنة ١٩١٦ أقدمت الدولة العثمانية على إجراء نقدي جديد . فجعلت القرش لا الجنيه وحدة النقد ، على قاعدة الذهب . فقد تعهدت بدفع القيمة ذهباً (بعد عقد الصلح بستة شهور) . وكان غرضها من ذلك تسهيل المعاملات وإن ظلت تحظر التعامل بالذهب . ولكن هذا الإجراء بدوره فشل ، وزاد تدهور الجنيه العثماني الورقي حتى بلغت قيمته بالقروش الذهبية ٩ في بيروت ، ٢٢ و ٨ في القسطنطينية . وظل السوريون واللبنانيون يتداولون الجنيهات الذهبية العثمانية ، ويتعاملون بالقروش ، ويرفضون العملة الورقية العثمانية المتدهورة حتى بدأ احتلال سوريا ولبنان في أكتوبر سنة ١٩١٨ . فدخلت قوات الحلفاء الإنجليزية والفرنسية ، وبدأت احتلالاً مشتركاً للبلاد . وبدأت معها مرحلة جديدة من مراحل تطور النقد في سوريا ولبنان .

(١) تولت إدارة (الدين العام) إصدار هذه النقود الورقية .

Cf. A. Samman - "Le régime monétaire de La Syrie," ibid. p. 20.

— ثانياً —

العملة المصرية في سوريا ولبنان

في الثالث من أكتوبر سنة ١٩١٨ دخل الأمير فيصل دمشق رسمياً ، ورفع العلم العربي عليها . وبعد أيام أعلن باسم والده حسين إنشاء حكومة لسوريا .

واتفقت إنجلترا وفرنسا مع فيصل على تنظيم الإدارة في ظل الاحتلال العسكري البريطاني^(١) ، وإقامة إدارة فرنسية في بعض الجهات . وفي السابع من نوفمبر أصدرت إنجلترا وفرنسا تصريحاً مشتركاً بخصوص سوريا .

واحتل الحلفاء سوريا ولبنان في نوفمبر ١٩١٨ ، وكانت الهدنة بين الترك والحلفاء قد وقعت في ٣٠ أكتوبر السابق . واستمر الاحتلال المشترك قائماً حتى سبتمبر من العام التالي فانفقت بريطانيا وفرنسا على أن تحمل الجنود الفرنسية محل البريطانية ، وأن تبقى أراضي الدولة العربية بلا حاميات فرنسية . وهكذا استقلت فرنسا عندئذ بحكم البلدين حتى مارس سنة ١٩٢٠ ، فوضعت تحت انتدابها .

خلال هذه المدة فقد الجنيه العثماني الورقي صفته النقدية ، وأصبح الجنيه المصري الورقي هو العملة القانونية في سوريا ولبنان . ومع ذلك فقد استمرت في البلاد عملات أجنبية عديدة ، عثمانية وفرنسية وإنجليزية ، وكان وجودها جنباً إلى جنب يمثل فوضى نقدية كان يجب وضع حد لها .

(١) كان الجزء الأكبر من جيش الاحتلال هو الجيش البريطاني . لكن القيادة العليا للحلفاء قررت تقسيم البلاد إلى مناطق دفاعية ثلاث هي فلسطين ، والمنطقة الشرقية وأخضعها لرقابة الملك فيصل ، والمنطقة الغربية وتشمل الساحل السوري وأخضعها لرقابة الجيش الفرنسي ودعيت بلبنان . انظر أحمد السمان — «اقتصاديات سوريا» . القاهرة ١٩٥٥ ، ص ٩٦ .

صنح السعر القانوني للجنيه المصري

أحضرت قوات الاحتلال معها جنيهات مصرية ورقية . وكان السبب في ذلك أن أغلب مشتريات هذه القوات كانت تأتيها من مصر ، وأن أغلبية القوات كانت بريطانية وكانت مصر تتبع قاعدة الاسترليني . وفي ٢ نوفمبر سنة ١٩١٨ صدر قرار من القيادة العامة للجيش البريطاني منعت به تداول العملة الورقية العثمانية ، وأحلت محلها الجنيه المصري بوصفه العملة القانونية وإن لم تكن هذه الصفة واضحة تماماً في القرار^(١) .

وهكذا صارت العملة المصرية هي العملة القانونية في سوريا ولبنان من نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وظلت كذلك إلى إبريل ١٩٢٠ . ولقد جعلت أوراق البنكنوت المصرية العملة الوحيدة ذات السعر الإلزامي للبلدين ، وفرض لها سعر تعادل مع الجنيه الذهبي العثماني على أساس سعر الذهب والواقع أن سلطات الاحتلال كانت تسمح بتداول النقود الذهبية أيا كانت^(٢) فاستمرت في التداول الجنيهات الذهبية العثمانية ، واستمرت إلى جانبها القطع الفضية العثمانية . وكان من الطبيعي أن يفضل الأفراد الجنيه الذهبي العثماني على الجنيه الورقي المصري . ولذلك لم يكن هذا يقبل إلا بنقص في قيمته بالنسبة للذهب ، فلم تكن عادات الناس فيما يتعلق بالنقود قد تغيرت بالسرعة المطلوبة ، وقد كانت لهم تجربة سيئة مع النقود الورقية .

ولما ثبت في التعامل أن الغموض لا يزال يحيط بالسعر المقدر للجنيه المصري صدر قرار جديد في ٢٤ نوفمبر يفرض بوضوح السعر القانوني للجنيه ، ويحظر المضاربة عليه ، ويجبر الأفراد على أن يقبلوه بقيمته الإسمية ، ويهدد المخالفين بالمتول أمام المحاكم العسكرية . غير أن ذلك كله

(١) Saïd Himadeh - "Monetary and Banking System of Syria." *ibid*, p.51 .

(٢) جورج عشي — «النظام النقدي في سوريا» . المرجع السابق ص ٢ .

لم يحسن من مركز الجنيه المصرى الذى تدهور فيما بعد نتيجة لتدهور
الاسترليني بالنسبة للدولار .

والواقع أن العملة المصرية كانت متداولة في بعض أقاليم سوريا ولبنان
لاكلها ، فكانت عملة البلاد الفعلية على الساحل وفي المراكز التجارية ذات
الصلة بالأراضي المصرية ، أما في الداخل فقد كان التداول يقتصر على
الجنيه العثماني الذهبي .

استمرار تداول الجنيه العثماني الذهبي

لم يكن منح الجنيه المصرى السعر القانونى هو المميز الوحيد لهذه
المرحلة من مراحل النقد في سوريا ولبنان . وإنما المميز الآخر هو أن
البلدين استمرا يتداولان الجنيه الذهبى العثمانى على الرغم من هزيمة الدولة
العثمانية وانسحابها من أرض البلدين ، وعلى الرغم من كون الجنيه المصرى
العملة القانونية فيهما . وقد ترتبت على هذه الظاهرة نتائج أهمها :

أولاً — أن التعامل في أجزاء كثيرة من البلدين كان لا يتم إلا بالجنيه
العثمانى الذهبى ، ولهذا لم يكن الجنيه المصرى يقبل في هذه المناطق بغير فرق
في قيمته . فكان موضوعاً للمضاربة التى أفاد منها الصيارفة .

ثانياً — إن تسعير السلع كان يتم بالذهب ، فكان البائع والمشتري
يقومان دائماً بعملية تحويل حسابية كما يتم الدفع بالعملة المصرية . وكثيراً
ما كان يرفض المشتري أن يتحمل أى فرق في قيمة عملته ، ويصر على الدفع
بالجنيه المصرى بقيمته الاسمية ، فتحل فروق العملة بالبائع وحده . ومن
هنا أخذ التجار يسعرون السلع بالجنيهات والقروش المصرية مستأدين من
المشتريين قيمتها بالعملة المصرية نفسها . اللهم إلا إذا فضل المشتري أن يدفع
بالجنيهات الذهبية . وبهذه الطريقة حل القرش المصرى محل القرش العثمانى
كوحدة للحساب .

وخلاصة القول في النظام النقدي عندئذ إنه كان في الواقع نظاماً ذهبياً ، وإن البلدين كانا على قاعدة الذهب . فقد كان الجنيه الذهبي هو وحدة النقد المقبولة بصفة عامة ، وكان الذهب هو مقياس القيم وأداة الحساب الاقتصادي فعلا بدليل أن الجنيه المصري لم يكن يقبل إلا بفرق في قيمته . وهكذا يمكن القول بأن القاعدة الذهبية كانت هي السائدة بفضل عاملين هما الثقة في الذهب ، وتوافر كمية كافية من الجنيهات الذهبية العثمانية في التداول .

إنهاء السمر القانوني للجنيه المصري

في هذه الأثناء كانت فرنسا وبريطانيا قد وصلتا إلى اتفاق حول الاحتلال في سبتمبر سنة ١٩١٩ ، انسحبت القوات البريطانية على أثره من سوريا ولبنان . وفي مارس من العام التالي وضع البلدان تحت الانتداب الفرنسي . ولم يكن من مصلحة فرنسا أو من أغراضها استمرار تداول العملة المصرية واعتبارها العملة القانونية . فقد كان عليها تبعاً لذلك أن تشتري من مصر جنيهاً مصرية لمواجهة نفقاتها في سوريا ولبنان . ولما كانت هذه الجنيهاً تغطي أساساً بالاسترليني ، فقد كان معنى ذلك اضطراب فرنسا إلى شراء الاسترليني لتمويل نفقاتها الخاصة في مناطق انتدابها . وكانت ديون فرنسا بالاسترليني من قبل كبيرة . وهكذا كان الدفع بالجنيهاً المصرية يساعد في نهاية الأمر على زيادة ديون فرنسا ، وتضخم نقدها ، وتدهور سعر صرف الفرنك بالنسبة للاسترليني . يضاف إلى ذلك أن البنوك في سوريا ولبنان كانت تصادف صعوبات جمّة في سبيل استيراد الجنيهاً المصرية ونشر تداولها في داخل البلدين ، الأمر الذي كان يفضي أحياناً إلى رفع سعر الجنيه المصري بالنسبة للجنيه الذهبي التركي فكان هذا يساوي ٨٧٫٧٥ قرشاً مصرية^(١) .

(1) Maxime Nicolas - "Questions monétaires en Syrie," Ibid p. 48, 50.

لكل ذلك ألغت فرنسا السعر القانوني للجنيهات المصرية في ٢ إبريل سنة ١٩٢٠ ، وخلقت في البلدين عملة ورقية تستند إلى الفرنك الفرنسي . وكلفت البنوك ومكاتب الخزائن التابعة للجيش الفرنسي بمبادلة العملة السورية اللبنانية الجديدة بالعملة المصرية المملوغة بسعر ٣٢٥ قرشاً سورياً لكل جنيه مصرى . وهكذا استولت السلطات الفرنسية على العملة المصرية التي سحبت عن هذا الطريق بغرض مواجهة نفقاتها الخارجية فقد كانت تمثل رصيذاً استرالياً بقيمتها .

وكانت السلطات الفرنسية قد حددت لمبادلة العملة المصرية أجلاً هو ثلاثة شهور تبدأ منذ الثاني من إبريل سنة ١٩٢٠ وفي خلال هذه المدة نفسها كانت العملة الفرنسية تتدهور في الأسواق ، وكانت العملة السورية الجديدة مرتبطة بالفرنك الفرنسي المتدهور . ولذلك لبث الجنيه المصري خلالها في التداول في سوريا . ولم تكف المدة المحددة لإتمام عملية التحويل فزادت شهراً رابعاً . وبعد انتهاء هذه المدة كانت الحاجة لا تزال قائمة إلى الجنيه المصري بدليل ارتفاع سعره بالنسبة للذهب^(١) .

سعر الجنيه المصري بالقروش التركية الذهبية

١٩٢١		
يناير	فبراير	مارس
٦٢	٩٢-٩٨	٩٦

ومن هنا ترتبت على هذه الظاهرة عملية تحويل من نوع آخر هي تحويل الذهب من سوريا إلى فلسطين أو مصر ، حيث تتم مبادلته بنقود مصرية تحمل إلى بيروت للاقتفاع بفروق أسعارها .

وهكذا استمرت العملة المصرية بعد إلغائها أداة للتداول واستمر

(1) Maxime Nicolas - "Questions monétaires en Syrie," ibid. p. 90.

التحاسب يجرى بعض الوقت على وفقها . ولم يتضاءل تداولها هناك إلا منذ نجاح السلطات النقدية في تثبيت العملة السورية الجديدة .

— ثالثاً —

العملة السورية اللبنانية

في الثاني من ابريل سنة ١٩٢٠ أصدر المفوض السامي الفرنسي قراره بإلغاء تداول الجنيه المصري وإنشاء نقد ورقي سوري لبناني مرتبط إلى الفرنك الفرنسي . وهكذا ظهر للبلدين لأول مرة في تاريخهما الحديث نقدهما المحلي . ولكنه ظهر منذ مولده نقداً ورقياً مفروضاً له السعر الإلزامي وتابعا لعملة أجنبية هي عملة البلد الذي يحتل سوريا ولبنان .

في ذلك الوقت كانت سوريا الداخلية لا تزال مستقلة ، يتولى عرشها فيصل الذي أصدر في ابريل ١٩٢٠ نظاماً نقدياً للمملكة . فجعلها على قاعدة المعدنين^(١) ، وكان الدينار هو الوحدة النقدية ، بوزن ٥١٦ ر٤٠٦ جراما ذهباً من عيار ٩٠٠ ر . وقسم الدينار تقسيماً مثوياً فكان يساوي ١٠٠ قرشاً . ونص في هذا النظام على أن تصنع قطع فضية بوزن ٢٥ جراما وعيار ٨٠٠ و تساوي ٢٥ قرشاً ، ويطلق عليها اسم اريال .^(٢) كما تركت العملة المصرية في التداول بتمادل ١٢٥ قرشاً سوريا . ولكن هذا النظام كله لم يتح له أن يوضع موضع التنفيذ . فقد طلبت فرنسا في يولية ١٩٢٠ من سوريا المستقلة قبول النقد الذي تصدره في مناطق الانتداب ، ولما رفضت احتلتها على أثر معركة ميسلون . وتساقط استقلال سوريا تحت ضربات الاستعمار . وفرض عليها تداول النقد الذي رسمته فرنسا وسحبت العملة المصرية من التداول فيها .

(١) انظر أحمد السمان في « اقتصاديات سوريا » الذي يعتبر هذا النظام مبنياً على

أساس الذهب ص ٩٧ .

(٢) جورج عشي — « النظام النقدي في سوريا » . المرجع السابق ص ٣ و ٤ .

إصدار الليرة الورقية

أصدر المفوض الفرنسي في سوريا ولبنان عملة ورقية سورية تتمتع بالسعر القانوني والسعر الإلزامي منذ مولدها . وهذه العملة الورقية وحدتها الليرة السورية اللبنانية التي ترتكز على الفرنكات الفرنسية والتي تقبل التحويل بالتالي إلى حوالات على باريس ، والتي تساوي ١٠٠ قرش سوريا لبنانيا .

ومنح امتياز إصدار هذه الليرة لبنك سوريا « المصرف السوري » . وهو بنك كان موجوداً من قبل كشركة مساهمة فرنسية للودائع . وفي سنة ١٩١٩ حل هذا البنك محل البنك العثماني الإمبراطوري في حقوقه والتزاماته . وكان البنك يصدر الليرة السورية اللبنانية بغطاء يتكون أغلبه من بونات الدولة الفرنسية . وجعل سعر الليرة ٢٠ فرنكا . وهكذا نشأت هذه الليرة على قاعدة الصرف بالفرنك الفرنسي^(١) . وترتبت على هذا النظام الجديد نتائج أهمها :
أولاً - تمكنت فرنسا من تمويل نفقاتها في سوريا ولبنان عن طريق الدفع بالفرنك بدلاً من الدفع بالجنيهات المصرية أي بالسترليني .
ثانياً - تقلبت قيمة الليرة السورية اللبنانية ، وتدهورت تبعاً لتدهور الفرنك في أعقاب الحرب ، وارتفع سعر الدولار الأمريكي بالتالي من ٥٤٧ قرشاً سوريا في إبريل ١٩٢٢ إلى ٢٠٢٨ قرشاً سورياً في يولية ١٩٢٦^(٢) . لقد كانت الليرة السورية كما قيل اسماً مستعاراً للفرنك الفرنسي .

(١) على خلاف ما حدث في مصر ، اختصرت السلطات الفرنسية طريق ربط العملة السورية بالعملة الفرنسية . فأشأت ليرة منذ لحظة الأولى عملة ورقية إزامية مغطاة بالفرنك ومعدة الصرف به ، بل لقد كان هناك تفكير في البداية في جعل الفرنك الفرنسي عملة سوريا ولبنان .

Cf. A. Samman - "Le régime monétaire de la Syrie" ibid. p. 26.

(٢) Saïd Himadeh - "Economic Organization of Syria," ibid p. 265

ثالثاً - عجزت الليرة السورية اللبنانية المستحدثة عن أن تكون العملة الوحيدة في سوريا ولبنان واستمر التعامل يتم إلى جانبها بالقطع الذهبية وأقرت السلطات النقدية هذا التعامل باعلان صدر في أكتوبر ١٩٢٠ . وهكذا ولد النظام النقدي مضطرب المعالم ، غامض المصير . فلم تتحدد علاقة الليرة بالنقود التي درج الأهالي على استخدامها وهي النقود الذهبية . كما ظهرت الليرة وهي تتقلب في أسواق الصرف وتسير في طريق الانهيار مع الفرنك . فكان الهرب منها في كل مكان ، وسعت السلطات الفرنسية من جانبها حتى تحمل حكومات سوريا ولبنان على تدعيم الليرة وإسباغ صفة المشروعية عليها . وتوصلت معها إلى اتفاق في يناير ١٩٢٤ تعدل به النظام النقدي .

اتفاقية يناير ١٩٢٤

طلبت حكومات سوريا ولبنان منذ أكتوبر ١٩٢٣ تعديل نظام بنك سوريا بقصد ادخال رأس المال المحلي فيه وإشراك الوطنيين في إدارته وإشراف الحكومات عليه . وتوصلت مع السلطات الفرنسية إلى اتفاق حول مطالبها ومطالب فرنسا ، وكانت أهم أحكامه هي :

أولاً - أصبحت الليرة هي العملة القانونية الوحيدة في كل ربوع سوريا ولبنان^(١) .

ثانياً - تغير اسم بنك سوريا فأصبح يسمى بنك سوريا ولبنان ، ويتمتع بامتياز الاصدار لمدة ١٥ سنة تنتهي في مارس ١٩٣٩ .

(١) كانت الليرة منذ اصدارها عملة لبنان وسوريا على السواء ، تصدر لهما بغير تمييز . وقد جاءت اتفاقية يناير ١٩٢٤ فقررت سحب الليرة المتداولة ، ونصت على اصدار فئتين من الليرة ، تحمل إحداها في رأسها اسم لبنان وبأسفلها اسم بنك سوريا ولبنان ، بينما تحمل الأخرى اسم سوريا في رأسها وبأسفلها اسم البنك . ونصت في نفس الوقت على أن الورقتين تصدران بلاميز للبلدين ، وتتداولان فيهما بغير تمييز .

ثالثا - تقرر فصل قسم الإصدار في بنك سوريا ولبنان عن قسم الأعمال المصرفية تأكيداً لصفته كبنك إصدار.

رابعا - تقرر ألا يزيد رقم الإصدار عن حد معين هو ٢٥ مليون ليرة، بينما سكت الاتفاق عن تكوين الغطاء.

خامسا - سمح لحكومات سوريا ولبنان بالمشاركة في أرباح الإصدار حسب متوسط التداول خلال السنة السابقة، بنسبة تتراوح بين ١، ٥٠ / سادسا - أضيف أربعة من السوريين واللبنانيين لمجلس إدارة البنك إلى جانب لجنة منتخبة بواسطة المساهمين أعضاء ثمانية من بينهم ستة سوريون، ومهمتها إبداء الرأي في الخصم والسلف بصفة خاصة.

وهكذا حاول الاتفاق أن يكون مرضيا للجانبين، وتداخلت المصالح السورية اللبنانية مع المصالح الفرنسية في نظام النقد، وأصبح للسوريين مصلحة مباشرة في تداول الليرة. ومع ذلك ظل الذهب يتداول واستمرت المعاملات تتم عن طريقه وبقيت الليرة عملة رسمية فقط^(٢). ولم تكن هذه العملة الناشئة تستمد من الفراك أى قوة. وعلى العكس فقد كان مدعاة لانهارها وكان في تدهوره يساعد على تدهورها. وعندما بدأ تثبيت الفراك بدأت الليرة تسترد قيمتها. فمذاغسطس ١٩٢٦ طلب من بنك فرنسا أن يدفع لحاملي الفراكات عند الطلب ذهباً إما في صورة قطع أو في صورة سبائك. وكان من حق البنك ألا يقوم بهذا التحويل إلا في مركزه الرئيسي وتلبية لكميات لا تقل عن حد أدنى تحدّد بمرسوم. وكان الغرض من هذا النص هو عدم التحويل إلا لأغراض التسويات الخارجية. وهكذا صارت فرنسا على قاعدة الصرف بالذهب بمعناها البدائي الصحيح^(١).

(1) Saïd Himadeh - "Monetary and Banking System of Syria" ibid. p. 81.

(2) Bertrand Nogaro - "Monnaie et systèmes monétaires." Paris 1948, p. 142.

وتحولت سوريا ولبنان من قاعدة الصرف بالفرنك إلى قاعدة الصرف بالذهب عن طريق التحويل إلى الفرنك^(١).

ومع ذلك فلم يتخذ النظام النقدي السوري اللبناني شكله النهائي بعد ، فقد استمر الازدواج النقدي قائماً . استمر الجنيه الذهبي العثماني يتداول مع الليرة السورية الورقية وقد كان يوجد منه في التداول مبلغ يقدر بحوالي ٢١ مليون جنيه في عام ١٩١٨ بقي منها في التداول ١٤ مليوناً في سنة ١٩٢٨ . كما استمرت الأثمان تحسب بالقرش التركي بوصفه عملة حسابية للبلاد . وساعد على ذلك أن كان السوق السوري يجد دائماً حاجته من الجنيهات الذهبية التركية ، فقد كان يتبادلها مع البلاد المجاورة فيستوردها منها ويصدرها إليها^(٢) . ومعنى هذا كله أن الليرة السورية اللبنانية لم تفلح في أن تصبح سوى أداة تبادل محدودة النطاق .

ولقد كانت سوريا ولبنان عندئذ على قاعدة الصرف بالذهب رسمياً عن طريق الفرنك ، وكاتفاً فعلياً على قاعدة الذهب بصورتها القديمة . وكانت في السوق وحدتان للتعامل هما القرش السوري وإلى جانبه القرش العثماني . ومن جديد ساعد تدهور الفرنك على استمرار هذا الازدواج . فلما خفض الفرنك في سنة ١٩٣٦ صارت الليرة مرة أخرى على قاعدة الفرنك الورقي غير القابل للتحويل إلى الذهب . وهكذا فتح السبيل أمام الاضطرابات النقدية وأمام مفاوضات جديدة بين حكومات لبنان وسوريا وحكومة فرنسا من أجل الوصول إلى وضع نقدي مستقر ، انتهت أخيراً باتفاقية فبراير سنة ١٩٣٨ .

(١) كانت عملية التحويل تكلف نفقة يسيرة تتراوح بين ٢ — ٤ في الألف ، مفروضاً فيها أن تغطي تكاليف التحصيل .

(٢) واستمرت العملة الفضية ، من المجيدى وكسوره ، والبرغوت الصغير والكبير ، في التداول حتى ألغيت بقرار في ٢٣ مايو سنة ١٩٣٥ .

اتفاقية فبراير ١٩٣٨

دخل بنك سوريا ولبنان في مفاوضات منفردة مع لبنان في أوائل عام ١٩٣٧ ، انتهت باتفاق في فبراير ١٩٣٨ على تجديد امتياز البنك لمدة ٢٥ سنة تبدأ من أول أبريل ١٩٣٩ . أما سوريا فقد ظلت تعارض الشروط التي يقدمها البنك ، وحدثت في ذلك الوقت أحداث وطنية هامة في سوريا فتوقفت المفاوضات ، إلى أن صدر بالاتفاقية مرسوم اشتراعي رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٩ .

والواقع أن النظام النقدي في سوريا ولبنان كان انعكاسا للوضع السياسي . فقد كان البنك يمثل الدولة المنتدبة ، فكان يقوم بالاصدار ويسلف الحكومات ويعمل كمستشارها المالي ، وظل البنك يتمتع بهذه السلطات ، بينما تعدلت فحسب بعض أحكام إصدار البنكنوت .

وجاء أهم تعديل خاص بنظام غطاء الاصدار . فقد رأينا أن اتفاقية ١٩٢٤ لم تبين كيفية تكوين الغطاء وإنما اكتفت بوضع حد أعلى للاصدار . أما الاتفاقية الجديدة فقد نصت على أن يكون اصدار الليرة بغطاء كامل يتكون من عناصر إجبارية وأخرى اختيارية . أما العناصر الإجبارية فكانت تشمل (١) :

أولا - الذهب ، فيجب أن يغطي الاصدار بالذهب سواء كان في صورة سبائك أو قطع مسكوكة ، بنسبة معينة من الورق المتداول ترفع تدريجاً من ١٠ ٪ إلى ٢٠ ٪ بعد عام ١٩٤٩ ، وإلى ٢٥ ٪ بعد عام ١٩٥٦ ، وإلى ٣٠ ٪ بعد عام ١٩٦٢ .

ثانيا - الفرنكات ، فيجب أن ينطوي الغطاء بنسبة ٢٥ ٪ إلى ٢٦ ٪ على فرنكات فرنسية في صورة ودیعة إجبارية توضع في الصندوق المركزي للخرينة الفرنسية في باريس ثم اکتفی فيما بعد ، وبصفة مؤقتة ، بأن توضع الودیعة لدى محاسب من محاسبي الخزينة الفرنسية .

(١) جورج عشي « النظام النقدي في سوريا » . المرجع السابق ص ١٠ ، ١١ .

٢٠ النقود والبنوك

ثالثاً - السلف ، فيجب أن تشترك في غطاء الليرة تلك السلف التي يمنحها البنك للحكومة السورية بدون فائدة ، والسلف المضمونة من قبل الدولة .

وإلى جانب هذا الغطاء الاجبارى كان يمكن أن تشترك في الغطاء العناصر الاختيارية الآتية :

أولاً : سندات على الحكومة الفرنسية أو بكفالتها تودع في بنك فرنسا أو في دمشق أو في بيروت .

ثانياً : (سندات) تجارية حاملة لثلاث توقيعات ولا يتجاوز أجلها ٩٠ يوماً ؛ وبشرط ألا تزيد قيمتها عن ١٢ ٪ من النقد ثم رفعت هذه النسبة إلى ٢٥ ٪ .

ثالثاً : السلف التي يمنحها البنك للحكومة بفائدة في حساب جار .

رابعاً : الودائع تحت الطلب بالفرنكات المستحقة الدفع في فرنسا .
وغنى عن البيان أن مثل هذا التكوين إنما يجعل أغلبية الغطاء بالفرنكات الفرنسية ، فالتنويع الكبير في عناصر تكوين الغطاء وإن كان يستهدف في الظاهر تدعيم النقد السورى اللبناني إنما يسهل في الحقيقة عملية افساح المجال لتغلب الفرنك على الغطاء ، بحيث يتدخل فيه تارة باسم (الفرنكات المودعة في الخزينة الفرنسية) وتارة باسم (السندات على الحكومة الفرنسية) وتارة باسم (الودائع تحت الطلب المستحقة الدفع في فرنسا) . وكانت النتيجة أن طغت الفرنكات على سائر العناصر الأخرى في الغطاء . وهذا ظاهر من الجدول التالى عن مفردات الغطاء قبل بداية الحرب العالمية الثانية .

الغطاء في ٣٠ يونية

١٩٢٩		١٩٣٨		١٩٣٧		١٩٣٦		١٩٣٥	
ليرة	٪	ليرة	٪	ليرة	٪	ليرة	٪	ليرة	٪
٣٠٨٠٣٤٩	٩٣	١٩٥٠٠٠٠	٧	٩١٠٠٠٠	٤٢	٨٧٥٠٠٠	٥٧	٦٢٥٠٠٠	٤٦
٣١٨٥٩٩٦٩٢	١٠٢	٢٥٠٧٥٠٠٠	٩٣	١٩٣٩٠٠٠	٩٤	١٤٣٤٠٠٠	٩٤	١٢١٧٥٠٠	٩٥
—	—	—	—	٢٥٠٠٠٠	١٤	—	—	—	—
٢٥٠٠٠٠	٦٦	—	—	—	—	—	—	—	—
٣٥٦٠٠٠	١٠٠	٣٧٧٠٠٠	١٠٠	٢٠٤٥٠٠٠	١٠٠	١٥٣١٥٠٠	١٠٠	١٣٨٠٠٠	١٠٠
الجموع									

فمن هذا الجدول يبدو لنا :

أولاً : أن الفرنكات والسندات المقومة بالفرنكات تمثل الأغلبية الساحقة للغطاء . فهي تمثل نسبة تراوحت بين ٩٥ر٤ / و ٩٠ر٢ / . وهي نسبة خطيرة^(١) .

ثانياً : أن الذهب لم يشترك في الغطاء إلا بنسبة تافهة لم تزد إلا بعد اتفاقية فبراير ١٩٣٨ ، وتراوحت بين ٤ر٢ / و ٩ر٢ / .

ثالثاً : أن الأوراق التجارية قل أن اشتركت في الغطاء ، والسبب في ذلك هو قلة تداول هذه الأوراق ، والاعتماد على الأسواق الخارجية في إعادة الخصم .

رابعاً : أن السلف الحكومية قليلاً ما شاركت في الغطاء .

وفيما عدا الأحكام الخاصة بالغطاء لم تأت اتفاقية فبراير سنة ١٩٣٨ إلا بأحكام أقل أهمية ، مثل النص على أن فائض إعادة تقدير الذهب عند تخفيض الفرنك يجب أن يعود للحكومات المحلية ، ومثل النص على تثبيت سعر صرف الليرة بالفرنك عند ٢٠ فرنكا لكل ليرة . ويبدو لنا أنه ابتداء من هذه الاتفاقية اتخذت قاعدة النقد فعلاً صفة قاعدة الفرنك . فقد توافر لهذه القاعدة ركنها وهما : الغطاء المكون من فرنكات ، وتثبيت سعر الصرف مع الفرنك .

ومع ذلك فقد استمر ازدواج العملة في سوريا ولبنان حتى الحرب العالمية الثانية فكان التداول يتكون من الجنيهات الذهبية والليرات الورقية . ولعل السبب في ذلك هو عدم ثبات قيمة الليرة نتيجة لتغلب سعر الفرنك

(١) قالت اللجنة البرلمانية السورية المكونة لدراسة وضعية الشركات ذوات الامتياز في تقرير لها سنة ١٩٤٤ « ان توظيف قسم كبير من التغطية بسندات أجنبية ليس من مصلحة سوريا الاقتصادية . . . فالنقد السوري بحالته الحاضرة ، فيما عدا الجزء الممثل بذهب وسندات وطنية ، عبارة عن قرض من هذه البلاد إلى فرنسا » . انظر الفشرة الاقتصادية لفرفة تجارة دمشق ، الربع الثالث ١٩٥١ ، ص ١٥ .

واستمرار تدهوره . وهكذا ظل البلدان يتعاملان بالذهب ولا يفيدان من عمليات تخفيض الفرنك المتعاقبة . والواقع أن الاقتصاد السوري كان يعتمد على الاستيراد أكثر مما يعتمد على التصدير ، فلم يكن التخفيض إذن بذى أثر على صادرات سوريا . وقد قدرت خسارة الثروة السورية من جراء تقلبات الفرنك فيما بين عامي ١٩١٩ ، ١٩٢٦ بعشرة ملايين ليرة ذهبية . فكان التخفيض إذن لا يزيد من قيمة الصادرات ، ويرفع على العكس من قيمة الواردات ، وبذلك يعمل على زيادة العجز في الميزان الحسابي اتساعاً ، ومستوى الأسعار الداخلي ارتفاعاً^(١) .

الليرة في الحرب العالمية الثانية

عند بداية الحرب العالمية الثانية كان النظام النقدي في سوريا ولبنان يتلخص في كونه نظاماً مضطرباً نتيجة لاضطراب القاعدة التي يستند إليها ، والتي أثبتت التجربة خطورة الاستمرار عليها حتى أصبحت مفروضة فرضاً على سوريا ولبنان . فلم تسكد الحرب تشتعل نيرانها حتى عملت فرنسا على وقف العمل بأحكام اتفاقية فبراير ١٩٣٨ . وأصدر المفوض الفرنسي عدة قرارات تستهدف تخويل بنك سوريا ولبنان حق إصدار أوراق البنكنوت اللازمة للتداول دون أن يتقيد بأحكام الغطاء . وبخاصة فقد أوقف في عام ١٩٤٠ بالقرار ١٧٥ العمل بشرط الزيادة المستمرة في نسبة الذهب إلى الإصدار .

على أنه لم يلبث الحلفاء أن استقروا في سوريا ولبنان ، وبدأت الليرة تتناولها تغيرات جوهرية عديدة أثرت على كل تطورها المقبل :

فأولاً - أدخلت فرنسا في عام ١٩٤١ الليرة السورية اللبنانية في دائرة منطقة الاسترليني وذلك باتفاق بينها وبين بريطانيا اشتركت فيه الحكومتان السورية واللبنانية . وبذلك أصبح الاسترليني يساوي ١٧٦ر٦٢٥ فرنكا ،

(١) بحث كان مستوى الأسعار هو الذي يحكم حجم التداول النقدي . انظر :

و١٢٥٣٨٨٣ قرشا سوريا. ولم يكن معنى هذا الإجراء خروج الليرة من منطقة الفرنك ، ولكنه أوجد سوريا ولبنان على حافة منطقة الاسترليني بغير أن تصبحا عضوين من أعضائها. والواقع أن كل ما كان من أهمية لهذا الإجراء الخطير هو إمكان تحويل الليرة إلى الاسترليني بحرية^(١). وهكذا بدأت العملة الاسترلينية مرة أخرى تجد لها مكانا هاما في أرض البلدين ، فساهمت البنوك فيهما في قروض بريطانية، وساهمت مستداتها في تكوين أصولها. ثانياً - تجمعت لسوريا ولبنان أرصدة استرلينية في مقابل النفقات البريطانية فيهما. غير أن هذه الأرصدة كانت تحول أولا بأول إلى فرنسا الحرة التي كانت تمنع مكانها فرنكات للبلدين. وكان معنى هذا أن البلدين قد تعرضا لزيادة تضخمية في حجم النقد المتداول. ففي مقابل الفرنكات الموضوعة مكان الاسترليني كان بنك سوريا ولبنان يصدر ليرات جديدة تتداول فيهما. وبذلك زاد التداول النقدي في البلدين على النحو التالي :

النقد المتداول في سوريا « بألف الليرات ،

المجموع	أوراق البنوك	قطع فضية	قطع معدنية	طوابع نقدية	
٢١٧٧٢٥	١٩٩٠٠	١٥٠٩	٣١٦	—	ديسمبر ٣٩
٣١٧٢٤٥	٢٩٩٤٠٠	١٥٢٩	٣١٦	—	ديسمبر ٤٠
٤٨٧٢٠٦	٤٦٧٣٥٠	١٥٤٠	٣١٦	—	ديسمبر ٤١
١٠٠٧٤٨٦	٩٨٧٠٠٠	١٥٤٠	٣٣٩	٦٠٧	ديسمبر ٤٢
١٦٥٧٥٧٥	١٦١٧٥٠	١٥٤٠	٣٣٩	١٩٤٦	ديسمبر ٤٣
٢٠٤٧١٣٦	١٩٧٧٥٠	١٥٤٠	٣٣٩	٤٥٠٧	ديسمبر ٤٤
٢١٠٧٦٨٢	٢٠٥٧٢٥٠	١٥٤٠	٣٣٩	٣٥٥٤	ديسمبر ٤٥

المصدر :

المجموعة الإحصائية السورية ١٩٥١/١٩٥٢ . ص ١٧٩

(1) Raymond Mikesell - "Financial Problems of the Middle East." The Journal of Political Economy, June 1945. p. 164.

النقد المتداول في لبنان ، بآلاف الليرات ،

في نهاية	أوراق مصرفية	نقود فضية	نقود معدنية	أوراق حكومية	المجموع
١٩٣٩	٢٧٠ ٥٠	٦٨٧	٣٥٦	—	٢٨٠٩٩٣
١٩٤٠	٥١٠ ٦٠٠	٧٠٧	٤٠٥	—	٥٢٠٧١٢
١٩٤١	٥٩٠ ٣٠٠	٧٠٨	٤٠٦	—	٦٠٠٣١٤
١٩٤٢	٩٥٠ ٢٥٠	٧١٠	٤٠٦	٩٢٠	٩٧٠٢٨٦
١٩٤٣	١١٠٠ ٧٥٠	٧١٠	٤٠٦	٢٠٤ ٣٣	١١٤٠٢٩٩
١٩٤٤	١٤٢٠ ٥٠٠	٧١٠	٤٠٦	٢٠٥ ٩٤	١٤٦٠٣١٠
١٩٤٥	١٦٨٠ ٧٥٠	٧١٠	٤٠٦	٢٠٩ ٨	١٧١٠٩٦٤

المصدر :

النشرة الإحصائية ربع السنوية . الربع الأول ١٩٥٣ ص ١٧ .

وفي هذه الأثناء تعرضت سوريا ولبنان لارتفاع خطير في الأسعار
تجاوز كل ما وصل إليه في البلاد العربية المجاورة .

الأرقام القياسية للأسعار في البلاد العربية

ديسمبر	مصر		فلسطين		العراق		سوريا ولبنان	
	أسعار الجملة	نفقات المعيشة	أسعار الجملة	نفقات المعيشة	أسعار الجملة	نفقات المعيشة	أسعار الجملة	نفقات المعيشة
١٩٣٩	١٢٢	١٠٨	١٢٥	—	١٢١	—	١٣٤	١١٠
١٩٤٠	١٤٣	١٢٢	١٥٥	—	١٥٢	—	٢٠٥	—
١٩٤١	١٨٢	١٥٦	٢٢٧	—	٢٨٤	—	٤٨٤	٢٣٣
١٩٤٢	٢٥١	٢١٥	٣٠٤	٢١١	٥٣٣	٣٠٥	٧٦١	٣٦٥
١٩٤٣	٢٩٣	٢٥٧	٣٤٢	٢٣٠	٦٣٦	٤٠٥	٩٠١	٥٠٠

وإزاء استفحال خطر التضخم اتخذت السلطات عام ١٩٤٣ إجراء جديداً من مقتضاه إباحة حرية تحويل الاسترليني بأى مقدار ولكل من يطلبه . وقد أتاح هذا الإجراء للبلدين الحصول على الاسترليني والحد بالتالى من الاتجاه التضخمى السائد .

ثالثاً : قررت فرنسا باتفاق فى عام ١٩٤٤ تعديل سعر تعادل الفرنك والليرة فأصبح ٢٢٣٦٥ فرنكاً لليرة بد من ٢٠ فرنكاً . وتبعاً لذلك قررت أنه فى حالة تدهور الفرنك بالنسبة للاسترليني فإنها تتعهد بتأدية الفروق بشكل يؤدى إلى المحافظة على ثبات قيمة أصول بنك سوريا ولبنان بالفرنكات ، أى بزيادة حجم هذه الفرنكات . ولكن الفرنك كان لا يزال مقوماً بأكثر من سعره فتدهور باطراد حتى اضطرت فرنسا إلى إجراء عملية تخفيض فى ديسمبر ١٩٤٥^(١) . وكان عليها عندئذ أن تفي بتعهداتها لبنك سوريا ولبنان^(٢) . ولم يكن لهذه التطورات جميعاً سوى أثر سيء على الفرنك . وانتهت الحرب ومركز الفرنك قلق ومستقبله غامض ، وكان الاسترليني ينافس فى سوريا ولبنان . فالواقع أن اتفاق عام ١٩٤٤ إنما يعنى انفصال النقد السورى عن الفرنك الفرنسى من حيث التعادل .

تطورات الليرة عقب الحرب

وهكذا اتخذت الليرة منذ نهاية الحرب طريقاً صعباً ، يتردد بين الفرنك والاسترليني . ويتمثل هذا التردد فى أغلب التطورات التى أصابت الليرة منذ ذلك الوقت .

(١) حدد الحلفاء غداة تحرير فرنسا سعر الصرف للفرنك بما يقرب من سعره قبل الحرب ٢٠٠ فرنكاً للجنيه الاسترليني ، ٥٠ للدولار . ومع ذلك كانت الأسعار فى فرنسا خمسة أضعاف ما كانت عاينه قبل الحرب ، مما أنها لم ترتفع فى إنجلترا وأمريكا أكثر من مرة ونصف إلى مرتين تقريباً . ولذلك قررت الحكومة الفرنسية فى ديسمبر ١٩٤٥ أسعاراً أخرى للصرف هى ٤٨٠ فرنكاً للدولار .

(٢) تمهدت فرنسا كذلك باعادة ذهب القطع الذى كان موجوداً فى خزانة البنك السورى فى زحلة وأرسل إلى فرنسا بدون علم الحكومة السورية .

فقد تأكدت صلة الليرة بالسترليني ، وخاصة بعد تقرير الاستقلال لكل من سوريا ولبنان ، وانسحاب القوات الفرنسية والبريطانية من سوريا خلال ابريل ١٩٤٦ ، ومن لبنان من مايو إلى أغسطس من نفس السنة . وكان الأفراد منذ اتفاق ١٩٤٤ يقبلون على جمع السترليني ويتخلصون من الفرنكات . ولهذا خشيت فرنسا على مصير الفرنك في البلدين ، ووجهت إليهما في مارس ١٩٤٦ مذكرة خطيرة تلومهما على تفضيل السترليني وتقرر فيها :

(١) إلغاء حرية شراء السترليني ، وتم ذلك بموافقة بريطانيا .

(ب) إلغاء ضمان التعادل مع السترليني فأصبح سعر التعادل ٤٨٠ فرنكا للجنيه السترليني ، أي ٣٥ فرنكا لليرة باعتبار أن الليرة ثابتة الصرف مع السترليني .

(ج) رفض تقديم التعويضات الناتجة عن تخفيض الفرنك .

وفي ديسمبر ١٩٤٦ وجهت فرنسا مذكرة جديدة للبلدين تقول فيها أن اتفاق ١٩٤٤ قد استنفد أغراضه ، أو لا يجوز الاستناد إليه في العلاقات النقدية بينها وبين سوريا ولبنان . وهكذا بلغت العلاقات النقدية بين الليرة والفرنك مرحلة الأزمة الحادة وساعد على ذلك عاملان جديان هما :

الأول - انضمام سوريا ولبنان في ١٩٤٧ إلى صندوق النقد الدولي وتعريف الليرة بالذهب والدولار الأمريكي الذهبي ، فصارت وزن ٤٠.٥٦ مليجراما ذهباً خالصاً ، وتساوي ٤٥٦ سنتيماً من الدولار .

الثاني - تخفيض الفرنك مرة أخرى في ٢٦ يناير ١٩٤٨ بمقدار ٨٠٪ من سعره السابق^(١) . وقيام سوق حرة للتعامل في بعض العملات الأجنبية كالـدولار .

وهكذا عدل سعر الفرنك بالنسبة لليرة لليرة الثالثة منذ تثييته

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري ، المجلد الأول ، العدد الأول ص ٢٦ .

في سنة ١٩٣٨ . وكان لذلك معنى واحد هو أن سعر الليرة بالفرنك سعر (غير) ثابت . بينما ظل صرف الليرة بالاسترليني ثابتاً منذ تحديده في عام ١٩٤١^(١) .

صرف الليرة بالفرنكات

١٩٣٨	١٩٤٤	١٩٤٥	فبراير ١٩٤٨
٢٠	٢٢٥.٦٥	٥٤٣.٥٠	٩٧٨.٨٩

ولهذا بادرت حكومتا سوريا ولبنان منذ ١٩٤٧ إلى طلب فتح باب المفاوضة لحل الأزمة النقدية مع فرنسا . واستمرت المفاوضات قائمة بلا نتيجة حتى بداية ١٩٤٨ ، حين انفقت فرنسا ولبنان على نظام نقدي جديد ، بينما رفضته سوريا وخرجت عن منطقة الفرنك . وبذلك انفصمت الوحدة النقدية بين سوريا ولبنان وخطا كل من البلدين في سبيله الخاص .

— رابعاً —

انفصام الوحدة النقدية بين سوريا ولبنان

دخلت سوريا ولبنان مفاوضاتهما النقدية بخطة العمل لاستقلال الليرة وتصفية الدين على فرنسا ودعم الغطاء النقدي بعناصر قوية . واستمرت المفاوضات على هذا الهدى حتى خفضت فرنسا الفرنك في يناير ١٩٤٨ . فتحول موقف لبنان ومال إلى تفضيل الاتفاق مع فرنسا . وقد قيل في تفسير هذا التحول من جانبه إنه خشي من رفع سعر الذهب والنقد الأجنبي والأجور إذا لم يتابع الفرنك في حركة تخفيضه^(٢) . وأياً كان الأمر فقد

(١) استمر سعر الاسترليني ٨٨٣ قرصاً سورياً ، حتى خفض الاسترليني في سبتمبر ١٩٤٩ فصار يساوي ٦١٦ قرشاً فقط .

(٢) جورج عشي — «النظام النقدي في سوريا» . المرحم السابق ص ٧٦ .

اتفق لبنان مع فرنسا ، وكان معنى ذلك انفصام الوحدة النقدية بينه وبين سوريا ومن ثم استقل بعملته . وكان أن أعلنت سوريا استقلال نقدها عن الفرنك ، بعد أن فوجئت ببلاغين من بنك سوريا ولبنان ووزارة المالية اللبنانية يعلنان إلغاء قوة إبراء العملة السورية ، واستبدالها خلال ثماني ساعات من إذاعة البلاغين .

استمرار لبنانه على قاعدة الفرنك

وصل لبنان مع فرنسا إلى اتفاق في يناير ١٩٤٨ حول التعويضات الخاصة بفروق الغطاء الناتجة عن تخفيض الفرنك . وكانت خلاصة الاتفاق هي أن توضع أصول الغطاء المكون من الفرنكات في ثلاثة حسابات : حساب قديم رقم ١ قيمته ١٦ مليار فرنك تقيد في حساب مضمون بالاسترليني ، بمعنى أنه إذا هبط الفرنك فيجب أن تدفع فرنسا الفرق بالنسبة إلى الاسترليني .

حساب جديد رقم ٢ قيمته ٨ مليارات من الفرنكات تقيد في حساب غير مضمون بالاسترليني .

حساب رقم ٣ تقيد فيه قيمة جميع العمليات التجارية والمالية التي تطرأ بعد الاتفاق .

وطبقاً لهذا الاتفاق انفصل لبنان بعملته عن العملة السورية كما استمر على قاعدة الفرنك بعد أن قبلت فرنسا تعويضه عن كل خسارته من تخفيض الفرنك . وفي الواقع لقد قرر لبنان إلغاء قوة إبراء الليرة السورية في لبنان ، وهي الليرة التي كان يصدرها للبلدين بنك سوريا ولبنان بغير تفريق . ودعا الأفراد الموجودين في لبنان إلى استبدال الليرة السورية في أجل محدود . وبهذا سحب من التداول مبلغاً من الليرات السورية يقدر بـ ٤٤ مليون ليرة وأعطى حاملها ليرات لبنانية في مقابلها .

٣٠ النقود والبنوك

وكان معنى هذا أن الليرات السورية المسحوبة صارت غطاء لتلك الليرات اللبنانية^(١) .

انفصال سوريا عن الفرنك

عقب تخفيض الفرنك الفرنسي وفشل المفاوضات مع فرنسا رفضت سوريا تخفيض الليرة وقررت انفصالها عن الفرنك . وفي يناير ١٩٤٨ تركت منطقة الفرنك وعدلت من سعر صرف الليرة بالفرنكات . فقد كانت الليرة قابلة للتحويل في باريس إلى ٣٥ ر ٥٤ فرنكا ، وابتداء من ٧ فبراير صارت الليرة تساوي ٨٣ ر ٩٧ فرنكا ، بينما استمر الجنيه الاسترليني ثابت الصرف يساوي ٨٣ ر ٨ ليرة ، والدولار ١٩١٤٨ ر ٢ ليرة سورية . ذلك هو الإجراء الذي اتخذته سوريا وكان معناه :

أولاً - انفصال الليرة السورية عن الفرنك ، وقابلية سعره للتغير بالنسبة لليرة . مما اضطر فرنسا إلى توقيع اتفاق فبراير ١٩٤٩ مع سوريا ، وهو يؤكد انفصال سوريا نهائياً عن الفرنك^(٢) ، وينص على تصفية الأرصدة السورية من الفرنكات على نحو يشابه اتفاق لبنان ، وإن كان يعتبر أفضل منه . فقد قسمت تغطية العملة قسمين ، أحدهما لا يضمن ضد تخفيض الفرنك ، والآخر يضمن ويتم تصفيته بصورة تدريجية في مدة ست سنوات تبدأ في ١٩٤٨ وتنتهي في ١٩٥٤ .

ومع ذلك استمر تقلب سعر الفرنك بالليرة السورية على النحو التالي :

(١) وقد ظلت هذه المسألة معقدة بين سوريا ولبنان حتى غيرت الحكومة السورية شكل الليرة ، فلم لبنان الليرات السورية الموجودة في الغطاء على أن يفتح بها حساب لدى سوريا .
(٢) George Lenczowski - "The Middle East in World Affairs." New York 1953. p. 257.

صرف الليرة بالفرنكات

فبراير ١٩٢٨	يولية ١٩٢٨	مايو ١٩٢٩	سبتمبر ١٩٢٩
٩٧-٨٩	١٢٠-٣٠	١٢٤-١٠	١٠٩-٧٠

وكان استمرار ثبات سعر الصرف مع الجنيه الاسترليني مع الانفصال عن الفرنك يشير إلى نوع من الارتباط بالسترليني لم تتحدد معالمه عندئذ .

ثانياً - اختلاف قيمة الليرة السورية عن الليرة اللبنانية المرتبطة بالفرنك ، على الرغم من أن للعملةين سعر تعادل واحدا . وقد أفلحت الليرة اللبنانية في أن تحتفظ بفرق في صالحها عن الليرة السورية ، كان يتراوح بين ١٠٪ و ٥٪ ، نتيجة لعجز الميزان الحسابي السوري عامة وعجزه بصفة خاصة مع لبنان ، وانتقال الأموال من سوريا إلى لبنان لتحويلها إلى فرنكات فرنسية . وبهذا اختلفت المعايير النقدية بين سوريا ولبنان بعد وحدتهما النقدية من قديم . وكان على كل منهما أن يتخذ من الإجراءات ما يكفل السير في طريق الاستقلال عن الآخر . فلم يكن انفصام الوحدة النقدية إلا بداية الطريق في فصم عرى الوحدة الاقتصادية بينهما . وكان معنى ذلك أن اقتصاد البلدين لم يعد كما كان اقتصاداً واحداً . وهكذا اتخذت سوريا الاجراء الضروري في هذه الظروف وهو فصم الوحدة الجمركية مع لبنان .

فصم الوحدة الجمركية بين سوريا ولبنان

لا يعنينا انفصام الاتحاد الجمركي بين سوريا ولبنان إلا من حيث تأكيد انه لا انفصام الوحدة النقدية بينهما . وقد قلنا إنه كان إجراء ضرورياً . فقد نشأ الخلاف بين البلدين حول توزيع حصيلة الضرائب الجمركية ، غير أن ذلك كان مجرد عذر لتحقيق الانفصال الاقتصادي

بينهما . فقد أرادت سوريا حماية زراعتها النامية ، زراعة القطن والقمح ، وتشجيع صناعاتها الناشئة ، بينما اتجه لبنان اتجاهاً معارضاً هو تسهيل التجارة وتخفيض نفقات المعيشة^(١) .

ومعنى هذا أنه بينما كان لبنان يتجه إلى الحرية في المال والاقتصاد لاعتماده على التجارة الخارجية وعلى صادراته غير المنظورة التي يصعب غيرها موازنة مدفوعاته ، كانت سوريا تستهدف تعزيز الحماية الجمركية^(٢) . لهذا أعلنت الحكومة السورية في ٣١ مارس ١٩٥٠ أن الوحدة الجمركية مع لبنان قد انفصلت . وكانت منذ ١٤ مارس قد أخذت تطبق على المعاملات الجارية مع لبنان أنظمة الرقابة على النقد الأجنبي^(٣) .

وعلى أثر انتهاء الوحدة الجمركية هبطت قيمة الليرة السورية في بيروت بنسبة ٢٠٪ ، ثم انخفضت هذه النسبة حتى صارت ١٠٪ . فقامت سوريا بسحب أوراق البنكنوت القديمة من فئة الخمسين والمائة ليرة من التداول في كل من سوريا ولبنان لاستبدالها بأوراق صغيرة . وبهذا اضطرت لبنان لتسليم الليرات السورية المحفوظة لديها وقيدت لحسابه في سوريا . ووقع البلدان اتفاقاً تجارياً في ديسمبر ١٩٥٠ .

النظام النقدي في لبنان

على هذا الأساس يمكننا أن نستعرض سريعاً النظام النقدي في لبنان . فالإقتصاد اللبناني إقتصاد يقوم على التجارة ، إقتصاد يتوقف على النشاط التجاري وبخاصة التجارة العابرة . وتتميز تجارة لبنان بفائض كبير في الواردات عن الصادرات ، يغطي الجانب الأكبر منه بالإيرادات غير

(١) Nations Unies - "Aperçu de l'évolution des conditions économiques au Moyen Orient." New York, avril 1952. p. 82.

(٢) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري ، المجلد الرابع ، العدد الثالث ص ٢٣٦ .

(٣) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري . المجلد الثالث ، العدد الثاني ص ١٣٨ .

المنظورة التي تتمثل في أرباح لبنان من التجارة العابرة في السلع أو الذهب ، وفي التحويلات الواردة من أبناء لبنان في المهجر ومصاريف السياحة ، واستيراد رؤوس الأموال الأجنبية ^(١) . كما يستعين بالمعونة الدولية التي تقدم للاجئين المقيمين في أراضيه .

تجارة لبنان ، بألوف الليرات ،

الواردات	الصادرات	إعادة التصدير	التجارة العابرة	
٣٢٠.٧٧٢	٩٧.٦٥٥	٨.٢٠١	١.١٣٦.٧٩٤	١٩٥١
٢٤٧.٠٢٩	٧٧.٤٣٠	١٩.٤٩١	١.٢٣٨.٦٠١	١٩٥٢

المصدر :

النشرة الاحصائية ربع السنوية . الربع الأول ١٩٥٣ ص ٣٤
وقد اتخذ لبنان كل ما يستطيع في سبيل تشجيع تجارته ومحاولة التغلب على عجز الميزان التجاري . ففي نوفمبر ١٩٤٨ طبق نظاما للرقابة على النقد خاصا بشراء وبيع العملات الأجنبية التي تعين مراقبة النقد سعراً رسمياً لها ، فيما عدا الفرنك والعملة اللبنانية ، وترك التعامل حراً في جميع العملات الأخرى وفي العملة اللبنانية . أما التعامل في الفرنكات الفرنسية فأخضعه للنظم القائمة ^(٢) الخاصة بحماية قيمة الفرنك . والواقع أن لبنان محطة هامة في طريق الذهب إلى الهند والصين . ولذلك كان يفيد تجاره من التعامل فيه . غير أن هذه الميزة قد قلت بتخفيض الجنيه الاسترليني ، إذ قضى على الفرق الذي كان يربح منه المضاربون اللبنانيون ^(٣) .

وعادت الحكومة اللبنانية فعملت على تخفيف قيود الصرف الباقية ، فأباح تصدير الذهب ، وسمحت لغير المقيمين بأن يفتحوا حسابات في أي

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري ، المجلد الأول ، العدد الرابع ص ٣٢٩ .

(٢) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري ، المجلد الأول ، العدد الرابع ص ٢٣٦ .

(٣) George Britt - "Lebanon's Popular Revolution". The Middle East Journal. Winter 1953 Vol. 7. No. 1. p. 8.

بنك لبناني تستخدم لأي غرض ، في داخل أو خارج لبنان وبهذا صار لبنان سوقا للصرف الحر للعملات^(١) .

ووحدة النقد اللبناني هي كما علمنا الليرة اللبنانية ذات المائة قرشاً . وهي ليرة ورقية لا يزال يصدرها بنك سوريا ولبنان . وترتكز هذه الليرة على الفرنك الفرنسي ، فلا يزال لبنان عضواً في منطقة الفرنك ، والصرف ثابت بين الليرة اللبنانية والفرنك على أساس ١٥٩٧٠ فرنكاً لليرة الواحدة . وكانت قيمة الذهب والعملات الأجنبية في غطاء الليرة في نهاية ديسمبر ١٩٥١ تبلغ ٥٠ ٪ من مجموع التداول الورقي الذي بلغ ٢٠٨ مليون ليرة . وقد ارتفع هذا العطاء إلى ٥٤٦ ٪ بعد أن هبط البنكنوت الصادر إلى ٢٠٠ مليون ليرة في ديسمبر ١٩٥٢ .

الغطاء في ٣١ مارس ١٩٥٣ بالليرات^(٢)

١ - عناصر الذهب والعملات الأجنبية .

٧٧١	٩٦١	١١٧	(أ) الذهب
...	...	...	(ب) عملات أجنبية
٧٧١	٩٦١	١١٧	المجموع

٢ - عناصر بالليرات اللبنانية .

...	١١٤	٤٤	(أ) فروق الأسعار المغطاة من قبل الدولة
٣٩٥	٦٧٠	٣٥	(ب) السلفة لإبدال الليرات السورية
٨٣٤	٢٥٣		(ح) عناصر أخرى
٢٢٩	٠٣٨	٨٠	المجموع
...	...	١٩٨	المجموع العام

(١) وقد صدر في منتصف سنة ١٩٥٤ قانون بتنظيم السوق المالي ، وأوجب على كل الأشخاص والشركات الذين يتعاملون في الصرف الأجنبي والذهب أن يقيّدوا أنفسهم بوصفهم أعضاء في بورصة بيروت .

(٢) النشرة الإحصائية ربع السنوية ، الربع الأول ١٩٥٣ - بيروت .

وإنما نلاحظ على الاصدار الورقي في لبنان نفس الظاهرة التي رأيناها في مصر ، وهي ارتباط رقم الاصدار بحركة التجارة . ومن هنا يزيد الاصدار فيبلغ غايته في شهرى سبتمبر وأكتوبر من كل عام ، وفيهما تبلغ الصادرات أقصاها ، بينما يبلغ أدناه في شهرى مايو ويونيه .

تطور المتداول شهرياً من البنكنوت « بملايين الليرات ،

١٩٥٢	١٩٥١	
١٩٧	٢٠٩	ابريل
١٩٥	٢١١	مايو
١٩٥	٢١١	يونيه
١٩٦	٢١٠	يوليه
٢٠٠	٢١٠	أغسطس
٢٠١	٢١٠	سبتمبر
٢٠٣	٢١١	أكتوبر
٢٠٠	٢٠٨	نوفمبر
٢٠٠	٢٠٨	ديسمبر

المصدر :

النشرة الإحصائية ربع السنوية ، الربع الأول ١٩٥٢ . ص ١٧ .

أما الودائع المصرفية فهي تمثل نسبة عالية من النقد اللبناني ، وهي نسبة تزيد باطراد . فقد ارتفعت قيمة الودائع لدى البنوك الرئيسية خلال عام ١٩٥١ من ٢١٣ مليون ليرة إلى ٢٥٩ مليون ليرة ، ثم إلى ٢٨٩ مليون ليرة في مارس ١٩٥٢ ، ثم إلى ٣١٣ مليون ليرة في ديسمبر ١٩٥٢ .

تطور الودائع ، بالوف الليرات ،

في نهاية	ودائع لأجل	ودائع تحت الطلب	مجموع الودائع
١٩٣٩	٩٣٤	٢٦,٥٣١	٢٧,٤٦٥
١٩٤٥	١٣٠٢	٢٢٥,٨٢٧	٢٢٧,١٢٩
١٩٥٠	٥٥١٢	٢٠٩,١٦٧	٢١٥,١٨١
١٩٥١	٦٢٠٥	٢٠٣,٠٩٢	٢٥٩,٢٩٧
١٩٥٢	١١٧٦٦	٢٠١,٤٥٦	٣١٣,٢٢٢

المصدر :

النشرة الاحصائية ربع السنوية ، الربع الأول ١٩٥٣ . ص ١٨ .
على أن النقد المتداول في ازدياد متصل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ،
سواء في ذلك أوراق النقد الحكومية وأوراق البنوك ونقود الودائع .
تطور النقد المتداول ، بالوف الليرات ،

أوراق حكومية	أوراق بنكنوت	ودائع مصرفية	مجموع المتداول	
١٩٩١٦	١٤٢,٥٠٠	٢٠٩,٦٨٤	٣٥٥,٢٧٧	١٩٤٦
٢,٧٥٠	١٩٦,٠٠٠	٢١٥,١٨١	٤١٥,١٣٧	١٩٥٠
٣,١١٣	٢٠٨,٠٠٠	٢٥٩,٢٩٧	٤٧١,٦٠٩	١٩٥١
٣,٧٥١	٢٠٠,٠٠٠	٣١٣,٢٢٢	٥١٨,١٦٦	١٩٥٢

ويرجع السبب في اطراد زيادة النقد المتداول إلى زيادة القروض
والكمبيالات المخصوصة^(١) . من ١٧٧ مليون ليرة في آخر ١٩٥٠ إلى ٢١٧ مليون

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري ، المجلد الخامس ، العدد الرابع من ٣٣١ .

ليرة في آخر ١٩٥١ ، ثم إلى ٢٦٣ مليون ليرة في آخر ١٩٥٢ . كما يرجع أيضاً إلى اختلاف المؤسسات التي تتداولها الأرقام في عام ١٩٥١ عنها في عام ١٩٥٢^(١) .

— خامساً —

النظام النقدي في سوريا

منذ أن حدثت القطيعة النقدية بين سوريا ولبنان ، وسوريا تسعى لتحقيق استقلالها النقدي وتدعيم غطاء عملتها . ولهذا تعددت الإجراءات التي اتخذتها في هذا السبيل . وتعددت بالتالي التنظيمات القانونية للنقد السوري . وفي ١١ مارس ١٩٥٠ صدر المرسوم بقانون رقم ٧٦ ، يجمع الإصلاحات النقدية منذ بدأ الانفصال عن الفرنك . ثم دعت الحاجة بعد ذلك لإصدار المرسوم بقانون رقم ٨٧ في مارس ١٩٥٣ ، ليُنظم النقد السوري على أسس ثابتة تحت رقابة الدولة ، وينشئ مصرف سوريا المركزي ، وينظم البنوك التجارية والرقابة عليها لأول مرة . ولقد وضع هذا القانون الأخير في التطبيق منذ عام ١٩٥٦ .

إصدار سنة ١٩٥٠

كان الغرض من إصدار المرسوم بقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٠ هو تجميع النصوص القانونية المنظمة لليرة السورية في عهد الانفصال عن الفرنك . ولهذا تضمن المرسوم تنظيماً لليرة الورقية المتداولة ، ونص على إنشاء عملة سورية جديدة هي الليرة الذهبية .

أولاً — النفود الورقية

الليرة هي وحدة النقد السوري ، وتساوي وزن ٢٠٥ر٥١٢ مليجرام

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري ، المجلد السادس ، العدد الثالث من ٢٥١ .

ذهبا ، ولقد أجاز القانون أن يستمر في إصدارها بنك سوريا ولبنان تمهيدا لقيام مؤسسة لإصدار النقد السوري . وقرر أن تكون للقطع الورقية الكبيرة المقومة بالليرات قوة إبراء مطلقة ، بحيث لا تكون للنقود الورقية الصغيرة المقومة بالقروش سوى قوة إبراء محدودة ، تماثل قوة إبراء القطع المسكوكة من المعادن غير النفيسة . أما غطاء هذه العملة الورقية فقد نص القانون على أن يتكون من مجموعة من العناصر تشمل : الذهب ، والعملات الأجنبية ، و(السندات) التجارية ، والسلف بالحساب الجارى ، والقروض التى تطلبها الدولة أو تضمنها ، والسلف الدائمة المستلفة من قبل الدولة ، وكتابات الدولة فى صندوق النقد الدولى وفى البنك الدولى للانشاء والتعمير^(١) .

ثانياً — النقود الذهبية

وفى الوقت نفسه ، أباح القانون سك ليرات وأنصاف ليرات ذهبية ، على أن يكون وزن الذهب فى الليرة ٦٨.٨٢٦٨ جراما بعبارة ٩٠٠ . وهذه الليرة الذهبية ليست وحدة النقد ، وإنما هى مضاعف لها ، تعادل ١٥ ليرة ورقية . والمفروض فى هذه الليرة أن تحفظ لدى بنك الإصدار ليضعها فى غطاء الأوراق الصادرة . ومع ذلك أجاز القانون وضع قطع منها فى التداول مقابل استلام ذهب خالص بما يعادل وزن القطع الذهبية القانونى وعندئذ يكون تداولها قانونيا . وقد تم فعلا سك ٢٥٠ ألف قطعة من فئة الليرة ، ١٠٠ ألف قطعة من نصف الليرة ، وضعت جميعا فى الغطاء ، وفق أسعارها الرسمية . أما الأفراد فقد بدأ الفتور عليهم فى الحصول على القطع الذهبية . ويرجع السبب فى ذلك إلى ارتفاع سعر الليرة الذهبية بالنسبة لما تحويه من الذهب الخالص^(٢) .

(١) رزق الله انطاكي ونهاد السباعى — «محاضرات فى المصارف والأعمال المصرفية» — دمشق ١٩٥١ م ١١٧ .

(٢) جورج عشى — «النظام النقدي فى سوريا» . المرجع السابق م ١٥٣ .

ثالثاً — النقود الفضية

كذلك أوجد القانون نقداً فضياً بفئات مختلفة ، هي قطعة الخمسة والعشرين قرشاً وقطعة الخمسين قرشاً وقطعة المائة قرش . وكلف القانون وزارة المالية بسك هذه القطع .

ذلك هو التنظيم الذي وضعه المرسوم بقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٠ . وظاهر أن أهم نتائج هذا التنظيم هي تأييد حق الدولة في الانفراد بتحديد عناصر الغطاء وفي ممارسة سلطتها بإصدار النقود الورقية وإن عهدت بتلك السلطة إلى بنك سوريا ولبنان^(١) .

ومع ذلك فقد كانت سوريا لا تزال مقيدة بأحكام اتفاق فبراير ١٩٣٨ ، على الرغم من خطواتها التي اتخذتها في سبيل الانفصال عن الفرنك ، ولهذا عادت فعدلت نظامها النقدي على نحو أشمل في مارس ١٩٥٣ .

اصلاح - سنة ١٩٥٣

أصدرت سوريا المرسوم بقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٣ في أكبر محاولة لاصلاح نظامها النقدي . ويتضمن هذا المرسوم طائفة من القواعد الأساسية نلخصها فيما يأتي :

أولاً — وضع نظام نقدي يسمح بمزيد من المرونة ، ذلك بإنشاء (مصرف سوريا المركزي) ليقوم بأعماله كمؤسسة عامة مستقلة تحت رقابة الدولة^(٢) . ولقد نص على أن ينشأ هذا البنك برأس مال قدره ١٠ ملايين ليرة ، تكتب به الدولة كله . وللصرف وحده امتياز إصدار البنكنوت ، على أن يحوى الغطاء ذهباً و عملات أجنبية بما لا يقل عن ٣٠ ٪ . أما الباقي من الغطاء

(١) غزة الطرابلسي — «مصرف سوريا المركزي» ، محاضرة أقيمت في ٢٩ مارس سنة ١٩٥٧ ونشرت في النشرة الاقتصادية لفرقة تجارة حلب سنة ١٩٥٧ ، ص ٤٧٦ .
(٢) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري ، المجلد السادس ، العدد الثاني ص ١٥٦ .

فيكون حوالات تمثل التزامات عن عمليات تسليف تجارى أو صناعى أو زراعى ذات أجل معين ، وسندات حكومية أو بضمانة الحكومة ، وعمليات معاونه . وعلى هذا البنك أن يمتنع عن التعامل مع الافراد مباشرة ، مالم يرخص له وزير المالية صراحة بهذا التعامل تحقيقا لاحد الأغراض الآتية : مقاومة الاتجاهات الاحتكارية لاتحاد البنوك ، أو تقديم التسهيلات المصرفية فى المناطق الخالية من البنوك ، أو تشجيع بعض عمليات الائتمان التى ترى الحكومة ضرورتها . وكان من المفهوم أن البنك المركزى الجديد سوف يأخذ على نفسه الأصول والخصوم الخاصة بقسم الاصدار فى الفرع السورى لبنك سوريا ولبنان (١) .

ثانيا - تكوين هيئة عليا باسم (مجلس النقد والتسليف) مهمتها رسم السياسة النقدية للدولة وإدارتها . وعليها فى هذا السبيل أن تنظم مؤسسات النقد والائتمان بعرض تنمية سوقى النقد والمال ، وتثبيت قيمة العملة ، وتأمين حرية تحويلها ، وتوسيع إمكانيات التوظيف والدخل القومى . ويتولى هذا المجلس إدارة مصرف سوريا المركزى ، والرقابة على البنوك التجارية . غير أن لمندوب وزارة المالية فى المجلس حق الاعتراض على القرارات التى يتخذها فإذا لم يؤيد وزير المالية اعتراضه خلال ثمانية أيام ألغى . وللمجلس النقد والتسليف أن يحدد معدلات الخصم والاقرض ويعين شروطهما للبنك المركزى ، وأن يحدد كذلك المعدلات القصوى للفائدة والسيولة لساير البنوك التجارية بما يكفل تمشيها مع السياسة المالية العامة وحماية المدخرات القومية .

هذا التنظيم الشامل للنقد والائتمان فى سوريا قد تأخر تنفيذه بعض الوقت . فقد أعلن وزير المالية السورى فى شهر يولييه ١٩٥٣ أن مجلس النقد والتسليف سيفشأ سريعا ، أما البنك المركزى فسوف يؤجل نظرا

لضرورة المفاوضة بشأنه مع بنك سوريا ولبنان القائم بالاصدار . ومعنى هذا أنه لم يوضع فوراً في التطبيق من التشريع النقدي الجديد سوى البند الخاص بالرقابة على البنوك^(١) .

ولقد تكون مجلس النقد والتسليف فعلاً وأصدر في يناير ١٩٥٤ بياناً أعلن فيه^(٢) .

أولاً - أن التداول الورقي في ٣١ ديسمبر ١٩٥٣ قد بلغ ٢٧٧ مليون ليرة يبلغ غطاؤها من الذهب والعملات ١٩٦.١٩٩.٩٧٠ ليرة بالسعر الرسمي و١٥٦.٧٣٤.٦٧١ بالسعر الحر . وهو يمثل ٥٦.٦٪ من مجموع التداول .

ثانياً - أن نسبة الذهب والعملات الأجنبية القابلة إلى التحويل إلى الذهب والدولارات والفرنكات السويسرية في الغطاء تبلغ ٧٩٪ من مجموع الغطاء المكون من الذهب والعملات .

ولقد تم الاتفاق مع بنك سوريا ولبنان في أول سبتمبر ١٩٥٥ على إنهاء امتياز إصدار النقد وصدق البرلمان عليه في يناير ١٩٥٦ . وتكون أخيراً مصرف سوريا المركزي ، وسنعرض له فيما بعد بكثير من التفصيل . غير أننا نفضل أن نقدم هنا ما نلاحظه على إصلاح سنة ١٩٥٣ بصفة عامة :

فأولاً - لقد أحسنت سوريا صنعاً بإنشاء مصرفها المركزي المملوك للدولة ، فهذا ما يجاري الاتجاه الحديث في شأن البنوك المركزية ، فضلاً عن أنه يغني عن محاولات تأمين الفرع السوري لبنك سوريا ولبنان . وقد لا يكون من المناسب وقد ضمنت الدولة سياسة البنك المركزي ، أن تحظر

(1) "The Banker" - July 1953. P. 53.

(2) L'Economie Libanaise et Arabe - "Communiqué du Conseil de la monnaie et du crédit en Syrie touchant la couverture de la monnaie syrienne", No. 21, Janvier 1954. P. 5.

عليه التعامل المباشر مع الأفراد، فإن بلدًا كسوريا اقتصاده بحاجة إلى تنمية، يمكن أن يباشر البنك المركزي فيه بعض العمليات المصرفية، من غير أن يخل بصفته المركزية، مادام يسعى فعلاً لتنمية سوق الائتمان وليس لمجرد المنافسة.

ثانياً - كما أحسنت سوريا بوضع سياسة النقد والائتمان في يد مجلس يتولى بدوره إدارة بنك سوريا المركزي. غير أنه يبدو لنا من غير المفهوم أن يكون البنك بنكاً مركزياً عاماً، والمجلس مجلساً عاماً، ثم يخول للمندوب وزارة المالية حق الاعتراض على قرارات المجلس. قد يكون هذا مفهوماً لو كان البنك بنكاً خاصاً، أو كانت أغلبية أعضاء المجلس غير حكومية. أما والدولة هي التي تمتلك البنك وتديره، وهي التي تكون المجلس، فمن الخطر إعطاء سلطة الاعتراض لموظف لا يمثل مهماً قبل أكثر من وزارة المالية.

وأخيراً - فقد وضعت سوريا شروطاً لغطاء العملة بحيث تضمن مرونة إصدارها وتدعيم قيمتها. فنوعت الغطاء تنوعاً كبيراً، واشترطت أن يكون الذهب والعملات الأجنبية بحيث لا تتجاوز نسبة ٣٠٪ من الإصدار. وهذا في ذاته ضمان. غير أنه كان يحسن التفريق بين الذهب والعملات الأجنبية، فليست كلها كالذهب قوة. على أن العناصر الأخرى تسترعى الانتباه. وليس ما يمنع وجود العملات في الغطاء، ولا السندات الحكومية ولا تلك التي تضمها الحكومة. أما الحوالات الناشئة عن الائتمان التجاري والزراعي والصناعي، فعنصر متنافر. يفهم أن تشتبك الحوالات التجارية في الغطاء فهي أوراق قصيرة الأجل، يتدخل البنك المركزي بشأنها ليؤدي دوره في الخصم وإعادة الخصم للبنوك التجارية، كما يعمل بوسائله المحدودة على تنمية سوق النقد. أما الأوراق الناتجة عن الائتمان الزراعي أو الصناعي، فإن قبولها في الغطاء إنما يعني مطالبة البنك المركزي بقبول خصمها أو إعادة خصمها والقيام بصورة عامة بائتمان قد لا يكون قصير الأجل. وإذا كانت الأوراق التجارية تمثل قيمة حقيقية وتصدر

بمناسبة عمليات جديدة مضمونة ، وتعتبر من الأصول التي تصنف نفسها بنفسها^(١) ، فإن الحوالات الناتجة عن الائتمان الزراعي لا تمثل نفس الضمان ، ويصدق ذلك بدرجة أكبر على أوراق الائتمان الصناعي .

التداول النقدي

والخلاصة من كل ذلك أن وحدة النقد السورية ، وهي الليرة ، عملة مستقلة عن الفرنك . ويتحدد سعرها بالنسبة للعملات الأجنبية في الاسواق بحرية ، وإن كان يجب أن تعاد قيمة الصادرات في صورة عملة أو أكثر من العملات الست الآتية : الدولار الأمريكي ، الجنيه الاسترليني ، الفرنك الفرنسي ، الفرنك السويسري ، الفرنك البلجيكي ، الجنيه المصري^(٢) . ويشرف على ذلك مكتب القطع الذي أنشئ منذ سنوات وألحق أخيراً بالبنك المركزي .

وسعر الليرة في السوق الحر هو السعر الذي يستخدم في المعاملات التجارية . وقد كان هناك سعر رسمي للصرف هو ١ جنيه استرليني = ١٩١٩ ليرة سورية كانت الحكومة تستخدمه في معاملاتها . غير أنه ألغى في يونية ١٩٥٣ إلا بالنسبة لمعاملات الحكومة مع شركات البترول^(٣) . وقد حل محله للأغراض الحكومية سعر محدد يراد به أن يتبع سعر السوق الحر ويمكن أن يتغير تحقيقاً لهذا الغرض . وقد كان هذا السعر المحدد هو ١ جنيه استرليني = ٩٩ ليرة سورية^(٤) .

(١) "Self - Liquidating assets".

(٢) جورج عشي — «النظام النقدي في سوريا» . المرجع السابق ص ١٨٢ .

(٣) زادت حصيلة العملات نتيجة لاتفاق أخير مع شركة بترول العراق تضمن تحويل

أنايت البترول من حيفا .

(٤) Syria - "Review of Commercial Conditions". London 1953 p. 8.

وعلى هذا يمكن القول بأن الصرف في سوريا حر بصفة عامة - وإن كانت عليه قيود خفيفة الغرض منها تنمية سوق الصرف السوري ، وتأمين تمويل المحصول السوري في مواسمه (١) .

إن سوق الصرف حر ، غير أنه سوق منظم . ولا يتدخل مكتب القطع هناك إلا في حالتين هما إعادة قيمة الصادرات واستقرار سعر الصرف (٢) . والقاعدة التي تتبعها الليرة هي قاعدة الصرف الخارجي بالورق ، أما الغطاء النقدي فيتكون كما علمنا من عدة عناصر هي الذهب والفرنكات والسندات والقروض على الدولة .

تطور الغطاء النقدي

الذهب	القطع الفرنسي	سندات على الخزانة السورية	قروض الدولة	المجموع
٣١ ديسمبر ١٩٤٨	٢,٤٧١,٠٨٥	٨٤,٦٠٠,٩٦٧	١٠٢,٢٥٧,٤٧٦	٤٣,١٧٠,٤٦٢
٣١ ديسمبر ١٩٤٩	٦,٣٠٦,١٥٤	٧١,٩٣٨,٨٢٠	٦٥,٧٥٣,٤٩٨	٩٢,٥٠١,٥٢٨
٣١ ديسمبر ١٩٥٠	١١,٠٠٣,٨٤	١٥,٠٣٠,١٩٤	٨٣,٢٢٩,٧٦٥	١٠٥,٧٢٩,٦٥٧
٢١٥,٠٠٠,٠٠٠				

المصدر :

جورج عشي : النظام النقدي في سوريا . ص ١٧٧ .
والجدول السابق لا يدل على حقيقة تكوين الغطاء اليوم ولكنه مع ذلك يظهرنا على مجموعة من التطورات في الغطاء .

(١) جورج عشي — « نظام القطع الجديد » . النشرة الاقتصادية لفرقة تجارة مشق ، الربع الثاني ١٩٥٢ ص ١٨ .

(٢) النشرة الاقتصادية لبنك مصر — السنة الأولى ، العدد الثاني ، ديسمبر ١٩٥٦ . ص ١٦٧ .

١ - فهناك تناقص واضح في بند القطع الفرنسي ، وتزايد واضح أيضاً في قيمة الذهب .

٢ - وهناك تزايد مستمر في القروض الممنوحة للدولة أو بكفالة الدولة نتيجة لا قراض البلديات والشركات .

٣ - وهناك أخيراً تزايد مستمر في السندات على الدولة ، نتيجة لانساع حركة التسليف التجاري والصناعي .

والذي يستوقف النظر في هذا التكوين هو غلبة عنصر السندات والقروض على الدولة السورية في تكوين الغطاء . وهي ظاهرة تضخمية لاتدعو للاطمئنان .

ولقد تقلصت هذه الغلبة في السنوات الأخيرة لصالح الذهب والعملات الأجنبية التي أصبحت نسبتها إلى الأوراق المتبادلة ٥٠٪ تقريباً في نهاية سنة ١٩٥٦ :

تطور تكوين الغطاء بملايين الليرات ،			
الذهب	العملات الأجنبية	الأوراق المتداولة	النسبة ٪
نهاية ١٩٥٤ ٥٨,٨	١٠٦,٢	٢٣٢,٦	٤٩,٦
نهاية ١٩٥٥ ٦٦,٢	١٠٢,٠	٣٢٨,٣	٥١,٢
نهاية ١٩٥٦ ٦٦,٤	١٥٢,٨	٤٣٦,٨	٥٠,٠

ويتقلب الاصدار في سوريا على غرار تقلبات الإنتاج . فالإنتاج هناك يتمثل في حاصلات زراعية معدة أساساً للتصدير ، كالقطن والقمح ، وتنشط حركة التصدير في سوريا في فصل معين من السنة بين سبتمبر ويناير ، فتمتدق العملات الناتجة عن التصدير ، بينما يتوزع الاستيراد على مختلف شهور السنة مما يجعل التداول موسمياً تبعاً لموسمية الإنتاج ويقضى على سوريا بالحرص في تمويل تجارتها الخارجية والسعي

دائماً لجعل التداول مرتبطاً بحركة الإنتاج والتجارة عن طريق مساهمة العملات الأجنبية الهامة في الغطاء .

إن الدخل القومي في سوريا يتوقف على التجارة الخارجية ، وبخاصة تجارة الصادرات . وتحسن حالة التجارة الخارجية يؤدي إلى تحسن الظروف النقدية وزيادة الودائع في البنوك . فنسبة التجارة الخارجية إلى الدخل القومي نسبة مرتفعة إذ تبلغ الصادرات $\frac{1}{3}$ الدخل والواردات $\frac{40}{100}$ منه ^(١) ويتسم ميزان التجارة بعجز مستمر يتضاعف نتيجة للواردات غير المنظورة .

ميزان التجارة السورية ، بآلاف الليرات ،

الميزان	المجموع	واردات	صادرات	
١٠٠٠٨٦ +	٤٠٥٠٦٤٤	١٩٧٠٧٧٩	٢٠٧٠٨٦٠	١٢ مارس ٥٠ - ٣١
				ديسمبر ١٩٥٠
٢٦٠٨١٧ -	٥٨١٠٠٨٥	٣٠٣٠٩٥١	٢٧٧٠١٣٤	١٩٥١

المصدر :

المجموعة الإحصائية السورية ١٩٥١ و ١٩٥٢ - دمشق ص ٧٢ ، ٧٣ .

ویدلنا الجدول السابق على ظاهرتين واضحتين : الأولى هي زيادة قيمة التجارة الخارجية ب وارداتها وصادراتها زيادة هامة وإن تكن الزيادة أكبر في جانب الواردات ، والثانية هي اضطراب الميزان التجاري ، فهو موافق في سنة ١٩٥٠ وغير موافق في سنة ١٩٥١ . فإذا رجعنا لأحصائيات التداول النقدي نبين زيادة مستمرة في رقم البنكسنوات الصادر ، وزيادة عمالة في رقم الودائع المصرفية .

(١) عبد الغني حمور - « حساسية الإقتصاد السوري للصعوبات » ، النشرة الاقتصادية لفرفة تجارة دمشق ، عام ١٩٥٦ ، ص ٢٠ .

التداول النقدي « بملايين الليرات »

القروض والسلف	المجموع	وحدات البنوك	التداول الورقي	
٦٦٢٢	٢٣٨٢٤	٩٦٢٣	٢٤٢٢١	٤٩/١٢/٣١
٨٧٢٦	٣٤٧٢٠	١٥٢٢٥	١٠٤٢٥	٥٠/٦/٣٠
١٠١٢٦	٣٩٥٢٤	١٧٠٢٨	٢٢٤٢٦	٥٠/٢/٣١
١٠٨٢٤	٤٠١٢٩	١٦٥٢٥	٢٣٦٢٤	٥١/٦/٣٠
١٤٢٢٨	٢٥٥٢٧	١٦٨٢٤	٢٥٧٢٣	٥١/١٢/٣١

المصدر :

Nations Unies "Aperçu de l'évolution des Conditions économiques Au Moyen Orient", ibid. p. 100.

وظاهر أن التداول النقدي في ازدياد مستمر ، فقد وصل في نهاية عام ١٩٥١ إلى حوالي ٤٥٥ مليون ليرة سورية . وكان السبب في هذا الزايد هو التوسع في الائتمان الداخلي تبعاً لزيادة نشاط التجارة الخارجية ، فزادت القروض والكمبيالات المخصصة من حوالي ١٠٢ مليون ليرة إلى حوالي ١٤٣ مليون ليرة^(١) . ولهذا حاولت السلطات النقدية تضيق الائتمان ، وكان من جراء ذلك أن هبط رقم التداول من البنكنوت في ١٩٥١ على الرغم من وجود فائض في الميزان التجاري قدره ٧ مليون ، فوصل إلى ٢٣٩ مليون ليرة ، وكان ٢٤١ مليون ليرة . وإن كانت الودائع في البنوك قد زادت على العكس من ١٩٨ مليون ليرة إلى ٢٤٢ مليون ليرة ، وزادت قيمة الكمبيالات المخصصة والقروض من ١٤٣ مليون ليرة إلى ٢١٤ مليون ليرة^(٢) .

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري ، المجلد الخامس العدد الرابع ص ٣٣١ .

(٢) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري . المجلد السادس ، العدد الثالث ص ٢٥٢ ،

الودائع المصرفية ، بألف الليرات ،

في	لأجل	تحت الطلب	المجموع
يناير ١٩٤٩	٤٩٩٢٣	٩٩٦٠٨	١٠٤٩٥٣١
يناير ١٩٥٠	٦٥١٤	٩٠٢٦٤	٩٦٩٧٨
يناير ١٩٥١	٦٤٧٥	١٦٨٥٢٧	١٧٥٠٠٠٢
ديسمبر ١٩٥١	١٣٢١٥	١٨٥١٧٦	١٩٨٣٩١

المصدر :

المجموعة الاحصائية السورية ١٩٥١ و ١٩٥٢ ، دمشق ص ١٨١ .

فإذا ما انتقلنا من الليرة الورقية إلى التداول المعدني ، وجدنا أن حجم القطع المعدنية المتداولة لا يمثل أكثر من ٠.٤٪ من مجموع التداول في سوريا . فقد قل استعمال الأفراد للذهب في المبادلات الداخلية . وبذلك زال ازدواج التداول التقليدي في سوريا . ويستعمل الذهب أساسا في الغطاء ، وقد بلغت قيمته فيه مع العملات الأجنبية في نهاية ديسمبر سنة ١٩٥١ رقم ٤٠ مليون ليرة أي بنسبة ٠.١٦٪ من النقد الورقي .

التداول المعدني ، بألف الليرات ،

قطع معدنية	قطع فضية	التداول المعدني	مجموع التداول النقدي
١٥٢٥٨	٤٢٠٤٠	٥٢٥٥٨	٢٤٢٢٠٥٧
١٥٢٥٨	٧٠٢٤٠	٩٢٥٥٨	٢٢٤٢٥٠٨
١٢٤٨٥	٧٧٧٩٠	٩٢٢٧٥	٢٥٧٢٢٧٥

المصدر :

المجموعة الاحصائية السورية ١٩٥١ و ١٩٥٢ ، دمشق ص ١٧٩ .

ويبدو أن ودائع الأفراد في البنوك لا تزال ضئيلة نسبيا . وسوريا بلد

زراعى يميل فيه الزراع وصغار التجار لاستعمال أوراق البنكنوت . ومع ذلك فإن رقم الودائع في سوريا ضعيف إذا قورن مثلاً برقمها في لبنان . والواقع أن الشيك لم يتلق حتى الآن التداول الذى يتمتع به في لبنان . كما لا توجد فعلاً في سوريا غرف للمقاصة بين البنوك ، وإن كانت تسوية الفروق تتم فيما بينها عن طريق المقاصة بين الحساب الذى يتمتع به البنك لدى بنك آخر ، أو بواسطة حسابات هذه البنوك لدى بنك سوريا ولبنان^(١) . ومع ذلك فقد زادت الودائع في سوريا زيادة ملحوظة عما كانت قبل الحرب^(٢) . وترجع تلك الزيادة لظروف التضخم الورقى ، وكثرة القروض الممنوحة بمعرفة البنوك . وقد أصدرت المجموعة الاحصائية السورية في سنة ١٩٤٩ جدولاً بالودائع لدى البنوك ، يتبين منه أن الودائع قد تضاعفت فيما بين سنتي ١٩٣١ و ١٩٤٨ حوالى ١٦ مرة .

(١) رزق الله انطاكي ونهاد السباعى ، «محاضرات في المصارف والأعمال المصرفية» ، المرجع السابق ص ١٣٧ .
 (٢) كان الأفراد قبل الحرب يفضلون الاحتفاظ بمدخراتهم في صورة ذهب ، كما كانوا يتعاملون بالنقود الورقية أساساً . انظر أحمد مراد — «الودائع المصرفية في سوريا» . النشرة الاقتصادية لغرفة تجارة دمشق ، الربع الثالث ١٩٥٣ ، ص ٢٦ .
 (م ٤ — النقود والبنوك)

الودائع المصرفية «بألوف الليرات»

المجموع	لأجل	تحت الطلب	
٦١٥٠	٢٠١	٥٩٤٩	١٩٣٩
١١٢٠٦	١٩٣	١١٢٠١٣	١٩٤٠
١٥٢٤٩	٩٣	١٥٢٣٥٦	١٩٤١
٣٦٣٦١	٦٤٩	٣٥٢٧١٢	١٩٤٢
٥٢٢٣٧	٨٢	٥٢٢٥٥	١٩٤٣
٧٩٣٢٠	٩٧	٧٩٣٢٣	١٩٤٤
٩٦٧٩٤	-	٩٦٧٩٤	١٩٤٥
٩٤٦٦٦	٢٥١	٩٤٥٢١٥	١٩٤٦
٩٣١١١	١٧٥٩	٩١٣٥٢	١٩٤٧
٩٨٠٦٠	٤٦٨٥	٩٣٣٧٥	١٩٤٨

وهذا الجدول واضح الدلالة على اتجاهين :

الأول - فهو يدل على أن الودائع تحت الطلب هي تلك الودائع التي كان يفضلها جمهور المتعاملين ، فقد تضاعفت هذه الودائع فيما بين ١٩٣٩ و ١٩٤٨ حوالي ١٨ مرة .

الثاني - وهو يدل على أن الودائع لأجل لم تكن تنال اهتماما من المتعاملين خلال الحرب ، وهذا طبيعي في ظروف الحرب وعدم الاطمئنان إلى حالة البنوك ومصير العملة كلها ، ونتيجة لاحتفاظ السوريين بأرصدهم النقدية في صورة من الذهب والاسترليني . وهكذا شاهدت سوريا حالة فريدة من عدم الثقة ، نزل فيها حجم الودائع إلى الصفر . ولم تزد هذه الودائع إلا بعد سنة من نهاية الحرب ، واضطرت من ذلك الحين زيادتها . وفيما عدا هذين الاتجاهين فاننا نلاحظ على تداول الودائع عامة في

سوريا أمرين هامين :

أولا - أن رقم الودائع يزيد وينقص حسب وجود فائض أو عجز في الميزان التجاري .

الثاني - أن رقم الودائع يزيد وينقص حسب اتساع أو انكماش الائتمان الداخلي .

أى أن حجم الودائع في سوريا يتوقف على حالة التجارة الخارجية والائتمان الداخلي معاً . وبعبارة أخرى فإن زيادة رصيد سوريا من العملات الأجنبية لا ينتج اليوم زيادة النقد الورقي ، كما كان الأمر في ظل قاعدة الفرنك ، وإنما ينتج في العادة زيادة الودائع المصرفية .

النقد المتداول بملايين الليرات

السنة	المجموع	أوراق البنكنوت	قطع فضية	قطع أخرى
١٩٥٣	٢٦٤٣	٢٥٢٣٩	٩٣٩	١٣٤
١٩٥٤	٣٢١٣٤	٣١٠٣٢	٩٣٦	١٣٥
١٩٥٥	٣٤٩٣٢	٣٢٨٣٥	٩٣١	١٣٦

ولقد ظلت سوريا تواجه في السنوات الأخيرة زيادة مستمرة في النقود المتداولة ، مما كان يشكل خطراً تضخمياً عليها ، حتى نوفمبر من العام . وكان للبنك المركزي الجديد دوره في تشجيع الاتجاه التضخمى نتيجة لمساعدته للبنوك الأخرى . ثم بدأ انكماش في ديسمبر سنة ١٩٥٦ وانخفض التداول من ٢٣٩ مليون ليرة إلى ٤٠٩ مليون ليرة في فبراير سنة ١٩٥٧ . وفي هذه المرة لعب البنك المركزي دوراً انكماشياً بتركيزه الودائع لديه وتناقص الودائع لدى البنوك الخاصة (١) .

(١) النشرة الاقتصادية لبنك مصر ، السنة الثانية ، العدد الثاني ، يونيو ١٩٥٧

— مادمنا —

البنوك في سوريا ولبنان

اتخذ النظام المصرفي في سوريا ولبنان طريقاً شبيهاً بالطريق الذي اتخذه في مصر ، وإن كان فيهما أكثر تأخراً عنه في مصر . والواقع أن الظروف الاقتصادية التي أحاطت بمصر قد أحاطت بالبلدين ، وعلى نطاق أكبر . فقد ظلا حتى وقت حديث جزءاً من الامبراطورية العثمانية ، التي ران التأخر الإقطاعي على كل ربوعها . ومن ثم كان التطور في سوريا ولبنان بطيئاً ، حديث العهد ، وكانت معالم التقدم غير واضحة تماماً . حتى كانت السنوات الأخيرة فانطلقت سوريا في طريق تنمية نظامها المصرفي .

تطور النظام المصرفي

ومن المسلم أنه لم تكن هناك بنوك في سوريا ولبنان خلال النصف الأول من القرن الماضي . أما خلال النصف الثاني فقد أخذت بعض البنوك تتكون ، وإن كانت بنوكاً متواضعة تقوم على صغار الرأسماليين المسيحيين من تكفلوا من قبل بعمليات الاقراض المباشر ، وهم بالتالي أقرب مايكونون إلى المرابين . غير أن أهم البنوك كانت تلك التي كونها الرأسماليون الأجانب محتمين وراء نظام الامتيازات ، ومتمتعين بالنفوذ السياسي لدى السلطان وحاشيته . فظهرت على هذا الأساس قبل الحرب العالمية الأولى في سوريا ولبنان بيوت مصرفية أهمها البنك الامبراطوري العثماني الذي تأسس في بداية الأمر برأس مال انجليزي ثم لم يلبث أن انضم إليه رأس المال الفرنسي عام ١٨٦٣ ، وتمتع إلى جانب العمليات المصرفية بحق إصدار أوراق البنكنوت وكان يتخذ فرعه العام في بيروت . كما ظهر بنك سالونيك الذي تأسس في سنة ١٨٨٨ في مدينة سالونيك اليونانية ثم انتقل في عام ١٩١٣ إلى القسطنطينية ، وكانت تشرف على رأس ماله الشركة العامة الفرنسية ، وقد ابتلعه في النهاية بنك الكريدي ليونيه الجزائري التونسي . وظهرت

الشركة الإنجليزية الفلسطينية وهي بنك كان مركزه الرئيسى فى لندن ، وبدأ أعماله فى فلسطين فى عام ١٩٠٣ ، وكان له فرع فى بيروت أغلق فى عام ١٩٣٣ . وأخيراً بنك الدويش ، وكان أول بنك ألماني فى الشرق الأوسط ، تأسس فى عام ١٨٨٩ .

ومن وراء هذه البنوك جميعاً ، كان من الواضح أن النفوذ الرأسمالى المصرى فى تقاسمه فى سوريا ولبنان ثلاث قوى أساسية هى قوى إنجلترا وفرنسا وألمانيا . وكان واضحاً أن نفوذ إنجلترا هو النفوذ الأقدم عهداً ، وأن نفوذ فرنسا كان النفوذ الأقوى أثراً ، وأن النفوذ الألمانى وهو حديث العهد كان يحاول فى ذلك الحين أن يشق طريقه داخل الامبراطورية العثمانية المتعثرة .

كانت أهم البنوك إذن هى البنوك الأجنبية التى تأسست برأس مال إنجليزى وفرنسى وألماني . وكانت هذه البنوك فى البدايه تتوخى غرضاً أساسياً هو التوسع الاقتصادى إلى جانب تمويل التجارة بين سوريا وبين البلاد التى تنتمى إليها تلك البنوك . فهى بنوك كانت مهمتها تمويل التجارة الخارجية قبل أن تكون بنوكاً للودائع بالمعنى الصحيح ؛ خاصة وقد كانت تعترض سبيل الائتمان والودائع نظم عتيقة متأخرة ، مثل انتشار الملكية الاقطاعية وعدم الاعتراف بالملكية الفردية^(١) ، ومثل الفكرة الدينية السائدة عن سعر الفائدة واعتباره كالربا^(٢) ، ومثل انتشار المقرضين المباشرين

(١) كانت الأرض المملوكة ملكية فردية هى الاستثناء أما الملكية السائدة فكانت ملكية الأرض المبرية والأرض المشاع والأرض الموقوفة . وكانت كلها صوراً متأخرة من الملكية ؛ فالأرض المشاع مثلاً هى أرض مملوكة بواسطة جماعة من الناس : عشيرة أو قبيلة أو قرية . وليس للأفراد فيها سوى حق الانتفاع وحق الاستعمال ، فليس لهم حق التصرف فيها . أما استقلالها فكان يتم بصورة فردية . وقد زاد من هذا التعقيد أن جرت العادة على توزيع هذه الأرض بصورة دورية تراوح بين ستة وأربعة سنوات فيما بين الأفراد القائمين باستغلالها .

Cf. Anoir Sabbagh - "Le crédit agricole en Syrie", Thèse dactylographiée. Paris 1913. p. 53.

(٢) لا تزال الفكرة فى البلاد العربية هى تحريم الفائدة بدعى أنها الربا . وهى فكرة وجدت منذ قرون فى أوروبا الاقطاعية حين كانت القروض شائعة بين الفلاحين وصغار

في الريف ، ومثل الارتباب الظاهر في البنوك حتى لم تكن تجد لها عملاء سوى التجار المثقفين والشركات الأجنبية وبعض الموظفين . لذلك كانت البنوك تسعى لتمويل التجارة الخارجية كما تسعى لاقتراض عملاتها بفائدة باهظة ، بينما لم توجد بنوك عقارية ولا زراعية بالمعنى الصحيح . وكان البنك الزراعي الوحيد في الدولة العثمانية هو البنك الزراعي العثماني الذي تأسس في سنة ١٨٨٧ وبث فروعه في سوريا . فلما كانت الحرب العالمية الأولى ، كانت البنوك المملوكة للفرنسيين والانجليز موضع اضطهاد الدولة العثمانية ، ولقد أفلحت في تهريب أموالها إلى فروعها في خارج البلاد . هذا بينما اشتدت منافسة الأموال الألمانية لها ، واتسع نشاط البنوك الألمانية في كل بلاد الدولة .

غير أنه بانتهاء الحرب العالمية الأولى ودخول سوريا ولبنان في حوزة الحلفاء ثم الفرنسيين وحدهم ، انتهت مرحلة أولى من مراحل تطور النظام المصرفي في سوريا ولبنان . وهي مرحلة تميزت في الواقع بالمعالم البارزة الآتية :

أولاً - انتشار المقرضين العاديين وارتفاع سعر الفائدة إلى حد فاحش .

ثانياً - وجود عدد كبير من البنوك المحلية القليلة الأهمية ، التي لا تفرق كثيراً عن المقرضين المباشرين (١) .

= السادة وهم أغلبية السكان، وكانت تطلب تحقيقاً لأغراض الاستهلاك ، بحيث يعتبر المقرض وقد أبرم العملية تحت وطأة الضرورة . وكانت الفكرة هي أن الربا مبلغ معين ومحقق يثابته المقرض زيادة عن أصل القرض وهذا هو جوهر الربا ، « المخالف للكتب الدينية والمخالف لتعاليم أرسطو والمخالف للطبيعة إذ يعيش الإنسان بغير عمل ويبسع الزمن الذي يملكه الله للمحتاجين » .

Gf. R. H. Tawney - "Religion and the Rise of Capitalism". London 1942. P. 41, 42, 44.

(١) Saïd Himadeh - "Monetary and Banking System of Syria", Ibid. p. 31.

ثالثاً - وجود مؤسسات مصرفية أجنبية ، قليلة العدد نسبياً ، وكبيرة الأهمية تسيطر على سوق النقد .

رابعاً - اشتغال البنوك الأجنبية بتمويل التجارة الخارجية قبل غيرها من العمليات المصرفية مثل قبول الودائع وتسليف الزراع ، وإن كانت قد تدخلت خلال الحرب في تمويل التجارة الداخلية .

وبعد أن أصابت الحرب أعمال البنوك بالتدهور عامة ، عادت فازدهرت في ظل الانتداب الفرنسي . وانتشرت البنوك ونمت وتركز بعضها ، وبخاصة تلك البنوك التي كونتها رومن الأموال الفرنسية ، مثل بنك الكريدي فونسيه الجزائري التونسي ، والكريدي السوري ، والشركة الجزائرية . وأخذت هذه البنوك تتنوع . فظهرت بنوك للودائع وبنوك عقارية غير متخصصة . فكانت بعض البنوك التجارية تقرض على الأراضي ، وكان بعض البنوك العقارية يمول التجارة وأعمال البناء ؛ بحيث تميزت البنوك في سوريا ولبنان بعدم التخصص على نحو لم تشهد مصر . وتكونت بنوك زراعية متخصصة أسستها الدولة . ولم يكن يعرقل من سير حركة الائتمان سوى عمليات تخفيض الفرنك التي تابعت حتى الحرب العالمية الثانية^(١) . وفي هذه الأثناء قامت بنوك محلية كثيرة العدد ، غير أنها لم تفلح في البقاء طويلاً وعمت البلاد موجة من الإفلاس بين البنوك في سنة ١٩٢٩ وما بعدها . كما قام خلالها بنك مصر سوريا ولبنان بغرض تمويل التجارة والصناعة ، ومع ذلك ظلت سوريا بغير بنك صناعي ، وليس فيها بنوك استثمار ولا أعمال . ولقد تغيرت في الأثناء بعض المعالم التي كانت تميز البنوك في سوريا ولبنان . وإنما كان للتطورات الحديثة أثرها . فإن استقلال البلدين عن فرنسا كان

(١) فقد ظل تقلب قيمة العملة الورقية ، تبعاً لتخفيض الفرنك ، عاملاً يمنع من الإدخار ويشجع على الاكتناز .

يجب أن يحمل رموس الأموال الفرنسية أما على السعي لمشاركة رأس المال المحلي وإما على تصفية أعمالها والانتقال بأعمالها إلى بلد آخر . كما أن انقسام الوحدة الاقتصادية بين سوريا ولبنان كان لابد أن يؤثر على النظام المصرفي في سوريا بالذات . فقد كانت أهم البنوك تتوطن في بيروت بوصفها عاصمة التجارة الداخلية والخارجية على السواء . فمن المسلم أن النظام المصرفي في سوريا كان أكثر تأخرأ منه في لبنان ، وأن العادة المصرفية عند اللبنانيين كانت أرسخ قدما منها عند السوريين .

على هذا النحو تضاعف النشاط المصرفي في سوريا أخيرا . فنمت التجارة الداخلية بفعل القطيعة التي فرضها لبنان ، وبأشر مجلس النقد والتسليف قدخله المفيد في السوق المصرفي لأول مرة ، وزيد رأس مال البنك الزراعي ليوسع نشاطه ، وتم تحويل البنك السوري من بنك للإصدار إلى بنك تجاري عادي ، بينما أنشئ بنك مركزي مملوك للدولة ومنح كافة السلطات اللازمة لتوجيه الائتمان .

وهكذا زاد عدد البنوك العاملة في سوريا . وفي مقابل ١٣ بنكاً كانت توجد في عام ١٩٥١ ، بلغ عددها ١٧ بنكاً في عام ١٩٥٤ . ولقد انضم إليها في سنة ١٩٥٦ مصرف سوريا المركزي . كما ازدادت فروعها على التوالي من ١٨ فرعاً إلى ٢٩ فرعاً^(١) . وازداد رأسمالها من ٢١,٢ مليون ليرة في سنة ١٩٥١ فأصبح ٦٧,٤ مليون ليرة في ١٩٥٣ ، ثم ١١٩,٤ مليون ليرة في سنة ١٩٥٤ . وتضاعفت في الأثناء مصادر منح الائتمان لدى هذه البنوك فبلغت ٥٢٨,٤ مليون ليرة في سنة ١٩٥٦ وكانت تبلغ ١٧٦,٢ مليون ليرة في سنة ١٩٥٢^(٢) .

(١) عبد الغني حور — «حساسية الاقتصاد السوري للصعوبات» — النشرة الاقتصادية لفرقة تجارة دمشق سنة ١٩٥٦ ، ص ٣٤ . وانظر أيضاً النشرة الاقتصادية لبنك مصر ، السنة الأولى ، العدد الثاني ، ديسمبر ١٩٥٦ ، ص ١٦٨ حيث تقول «في سوريا ١٦ بنكاً ، ولها ٤٣ فرعاً» .

(٢) عبد الغني حور — المرجع السابق ، ص ٢٩ .

نمو مصادر التسليف

بملايين الليرات

١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	
٤٠٠٧	٣٧٠٨	١٠٠٥	رئوس أموال
١٥٦٠١	١٣٥٠٧	١٢٥٠٣	ودائع أفراد
١٢٧٠٣	١٦٠٠٩	١٥٧	ودائع عامة
٩٧٠١	٩٢٠٢	١١٩٠٢	مساهمة خارجية
٨٧٠٢	٥١٠١	٣٥٠٤	تسليف البنك المركزي
٥٢٨٠٤	٤٨٣٠٧	٤٤٧٠٦	

غير أن الصفة المميزة حتى اليوم للنظام المصرفي في سوريا ولبنان هي أن أكثر البنوك هناك أجنبية . ولا تزال هذه البنوك تسيطر فعلا على السوق المصرفي . وهي تضع أموالها في تمويل المواسم الزراعية والتجارية ، كما تستقدم لهذا الغرض نفسه أموالا من مراكزها بالخارج .

وتقسم مساهمة تلك البنوك في عمليات الائتمان بأنها مساهمة موسمية ، متقلبة تخضع لأهواء السياسة وليس لاعتبارات الاقتصاد ، وهي أبعد ما تكون عن الاستجابة لاعتبارات تنمية الاقتصاد السوري وتطوره على النحو المرغوب فيه .

وهناك بنوك وطنية وأخرى عربية . غير أنها جميعا قليلة العدد ، قليلة الأثر . فالأولى تمارس نشاطا محليا . أما الثانية فنشاطها في المرتبة الثانية بعد البنوك الأجنبية .

وإذا كان ثمة مجال لصفة مميزة ثانية للنظام المصرفي السوري اللبناني فهي عدم تخصصه على الإطلاق ، وسعى سوريا خاصة لإقرار نوع من

التخصص منذ سنة ١٩٥٣ وإنشاء مجلس النقد والتسليف ثم البنك المركزي أخيراً. ولا شك أن الاتجاه إلى التخصص مظهر كبير الدلالة على ظاهرة أعمق هي نمو النظام المصرفي واتجاهه نحو التكامل بين مؤسساته.

البنوك المتخصصة

ليس في سوريا ولبنان من البنوك المتخصصة سوى تلك التي تعمل في الائتمان العقاري والزراعي. فلا توجد حتى الآن بنوك متخصصة للائتمان الصناعي، وإن كان هناك تفكير قديم في إنشاء بنك صناعي يرجع إلى سنة ١٩٢٦، ولقد تجدد السعي أخيراً لإنشائه.

أولاً: الائتمان العقاري

يقوم نظام التسليف العقاري في سوريا ولبنان على نفس الأسس التي كان يقوم عليها أيام الدولة العثمانية. كل ما هنالك أن الائتمان قد انتشر عن ذي قبل، وأن المؤسسات القائمة به اليوم أقوى وأقدر على مباشرته، وما ذلك إلا نتيجة للإصلاحات التي أدخلت على نظام ملكية الأرض والتسجيل، بينما استقرت في نفس الوقت حقوق الملكية، وتحددت معالم نظام الرهن العقاري^(١). ويتولى الائتمان العقاري في سوريا ولبنان بنوك ثلاثة كبرى هي: الكريدي الجزائري التونسي، والكريدي فونسيه السوري والشركة الجزائرية^(٢). وكلها بنوك رأسمالها فرنسي، قد تأسست في عهد

(١) وضع نظام الرهن العقاري في صورته الشاملة في سنة ١٩٣٠، ثم أقر هذا النظام التقنين المدني السوري وضع سنة ١٩٤٩.

(٢) ويكون البنكان الأولان (الكريدي الجزائري والتونسي والكريدي السوري) شركة واحدة فعلاً. فهما يباشران أعمالهما معاً عن طريق فرعهما في بيروت ووكالاتهما في حلب ودمشق وطرابلس. أما الشركة الجزائرية فلها فرع في بيروت ووكالة في طرابلس.

A. Sabbagh - "Le crédit agricole en Syrie", ibid. P. 252.

الاتداب ، وتمتعت بنفوذه في القيام بعملياتها . وأهم هذه البنوك هو بنك الكريدى الجزائرى والتونسي الذى أنشئ في سنة ١٩٢١ ، ولم يبدأ أعماله في الائتمان العقارى إلا في سنة ١٩٣٨ . فقد كان من قبل يشغل بالعمليات التجارية والاستثمارية فقط . ومن هنا ندين صفة هامة في تلك البنوك العقارية وهى أنها بنوك غير متخصصة ، بحيث لا تقصر عملياتها على الائتمان الزراعى ، وتشترك بعد كل هذا في تمويل المشروعات العامة والصناعية . ويتولى بنك الفسيف الزراعى الصناعى اللبنانى عمليات الائتمان العقارى في لبنان ، ولذلك يسمى بالبنك العقارى . ولقد قامت بنوك عقارية حديثة في المدن اللبنانية لتشجيع حركة البناء^(١) .

ويمكن القول على هذا الأساس بأن عمليات البنوك العقارية تشتمل على العمليات الآتية :

١ - منح القروض للملاك برهن عقارى ، برهن المنازل والأراضي في المدن والريف ، وهى قروض تتراوح مدتها بين الأجل القصير لسنة أو أقل تسدد دفعة واحدة والأجل المتوسط الذى لا يتجاوز ٩ سنوات وترد عن طريق الاستهلاك أو بغيره ، والأجل الطويل من عشر سنوات إلى ثلاثين سنة وترد على دفعات سنوية . ولا يتجاوز مبلغ القرض ٥٠ ٪ من قيمة العقار المرهون^(٢) . وتدخل عمليات البناء في الغرض التقليدى من القرض وهو الحصول على الملكية العقارية أو تحسينها . ويلاحظ هنا أن البنك العقارى اللبنانى يمنح قروضا لا تتجاوز ٢٥ ٪ من قيمة العقار المضمنة

(١) البرت بدر - « محاضرات في الاقتصاد اللبنانى » ، القاهرة ١٩٥٥ ص ٧٧ .

(٢) كانت الفائدة قبل الحرب المالية الأخيرة تتراوح بين ٦ ٪ و ٨ ٪ انظر :

Himadeh - "Monetary and Banking System of Syria", Ibid. p. 227.

على أساس البيع الإجبارى أى لا تتعدى ١٥ ٪ من قيمة العقار الحقيقية^(١).

٢ - منح القروض للمزارعين . وهى قروض تتعاقد الحكومة فى سوريا ولبنان عليها مع البنوك العقارية ، وتمنح لآجال متفاوتة . فبعضها قصير الأجل بغرض تمكين المزارعين من دفع نفقات البذر والحصاد . وبعضها متوسط الأجل بغرض تمكينهم من شراء الماشية . والآخر طويل الأجل لإدخال التحسينات الرأسمالية فى الإنتاج الزراعى . ويقول سعيد حمادة إن الحكومة كانت تزود البنوك بنسبة ٣ ٪ تدفعها ككفالة عن القروض القصيرة الأجل ، بحيث لا يتحمل المقرض سوى أربعة ونصف فى المائة فقط . وكانت الحكومة تلتزم بالتزامات مقاربة فيما يتعلق بالقروض المتوسطة والطويلة الأجل .

٣ - فتح الاعتمادات للبنوك الزراعية . وهى عملية يقوم بها خاصة بنك الكريدى الجزائرى والتونسى ، فالبنك يفتح اعتمادات للبنوك الزراعية حتى يتيح لها إقراض المزارعين ، بشرط أن يحال الرهن الذى يمثل القرض إلى البنك بغير طريق الحلول العينية . وهذا هو ما يسمى بتحويل الاعتمادات الممتازة أو المرهونة ، وتشمل القروض الممنوحة بغرض تحسين الأرض أو إقامة المباني فى الريف أو المدن .

ولست هذه هى كل ما تقوم به البنوك العقارية من عمليات ، وإنما يضاف إليها اشتغال هذه البنوك العقارية بما ذكرنا من عمليات الائتمان التجارى ، والائتمان الصناعى ، وإقدامها على إقراض المؤسسات العامة .

ثانياً - الائتمانه الزراعى

فى ظل الدولة العثمانية كان هناك بنك زراعى تأسس سنة ١٨٨٧ ، وانتشرت فروعه فى ربوع سوريا ولبنان . فلما هزمت الدولة العثمانية ،

(١) البرت بدر - « محاضرات فى الاقتصاد اللبنانى » المرجع السابق ص ٢٨ .

حلت الحكومات محل الدولة في ملكية البنك وفروعه . وهكذا تكونت أربعة بنوك زراعية مملوكة للدولة ، في سوريا وفي لبنان وفي منطقة العلويين وفي جبل الدروز . وكان أهمها البنك الزراعي في سوريا ، الذي تعددت القوانين المنظمة لعملياته ، حتى صدر قانون موحد لأحكامه في عام ١٩٢٧ ، ثم توالى التعديلات عليه ، حتى صدر قانون في عام ١٩٤٧ يجعل من البنوك الزراعية في سوريا بنكا واحداً هو بنك سوريا الزراعي ^(١) . ولقد أضيفت إلى هذا القانون فيما بعد أحكام جزئية جديدة ^(٢) . والمهم في ذلك أن نظام بنك سوريا الزراعي ينص على أن الغرض منه هو « مساعدة الزراع وتنمية الزراعة » . ومعنى ذلك أن البنك على استعداد لأن يتبع سياسة عريضة في الائتمان الزراعي ، طالما كانت هذه السياسة تساعد الزراع وتنمي الزراعة . ولم يكن هذا النظام متاحاً بهذه الصورة من قبل ، فقد كان البنك الزراعي في سوريا قبل إصلاح سنة ١٩٣٧ في نفس المستوى الذي توجد فيه البنوك التجارية ^(٣) . وأخيراً اتخذت الحكومة السورية اجراءات جزئية لتدعيم نشاط البنك وتزويده بوسائل ذلك النشاط .

وللبنك الزراعي موارده ، وهي تشتمل على رأسماله والودائع التي يقبلها والقروض التي يحصل عليها . أما رأسماله فيتكون من المبالغ والاعتمادات الممثلة لأصول الفروع السورية في البنك الزراعي العثماني القديم ، ومن الإعانات التي تقدمها الدولة للبنك ومن الأرباح الناتجة عن عملياته . وإنما يقال إن السلطات العثمانية قد حملت معها الأموال التي كانت في صناديق البنك وما فيه من ودائع . ولذلك كان رأس ماله ضئيلاً ، غير معروف على سبيل التحديد . أما إعانة الدولة للبنك فهي عبارة عن نصيب هذا البنك من

(1) A. Sabbagh - "Le crédit agricole en Syrie", Ibid, P. 183

(٢) رزق الله انصاكي ونهاد السباعي — «محاضرات في المصارف والأعمال المصرفية» .

المرجع السابق . ص ٢٨ .

(3) Salah Essaleh - L'état actuel de l'économie syrienne". Paris 1944 p. 83.

الضريبة على الأراضى ، وهو نصيب يتحدد بنسبة ٤ ٪ من مجموع حصيلة هذه الضريبة . وقد زادت الحكومة فى نهاية سنة ١٩٥١ من رأس مال البنك ومنحته قروضاً من الخزانة ومؤسسة الإصدار بضمان الحكومة . وأما أرباح البنك فهى تتمثل أساساً فى الفائدة التى يتحصل عليها فى مقابل عمليات الائتمان . ولقد كان سعر الفائدة السائد منذ تنظيم البنك فى سنة ١٩٢٥ هو ١٠ ٪ واستمر هذا السعر حتى سنة ١٩٣٠ ، خفض فيها مرتين إلى ٩ ثم إلى ٨ ٪ وفى العام التالى خفض السعر إلى ٧ ٪ واستمر السعر عند هذا المستوى حتى عام ١٩٤٣ خفض إلى ٥ ٪ ثم رفع فى العام التالى إلى ٦ ٪ وظل عندئذ عند ذلك المستوى . ولقد اتخذ مجلس النقد والتسليف فى أزمة الائتمان سنة ١٩٥٥ قراراً بزيادة رأس مال البنك الزراعى بمقدار ٣٠ مليون ليرة سورية (١) .

هذا عن رأس مال البنك ، أما الودائع التى يقبلها فانها تأتية من كل جهة . وهو على استعداد لأن يقبلها سواء جاءت من الريف أو المدن ، بأمل زيادة موارده لمقابلة طلبات العملاء . وهذه الودائع بالتالى متفاوتة الآجال ، ففيه ودائع لأجل ، وودائع تحت الطلب ، وودائع جارية ناتجة عن حسابات جارية .

ولست هذه وحدها موارد البنك فانه يستطيع أن يضيف إليها موارد أخرى استثنائية عن طريق الاقتراض . فيستطيع البنك أن يقرض لدى الخزانة العامة أو من البنوك ومؤسسات الائتمان . كما يستطيع أن يصدر سندات بضمان عقارى . وقد رأينا من قبل كيف يقدم الكريدى الجزائرى والتونسى أمواله إلى البنك الزراعى (٢) . وكذلك بنك سوريا ولبنان (بنك

(١) عبد الفتى حمور — المرجع السابق ، ص ٣٦ .

(٢) يبدو أن الكريدى الجزائرى والتونسى لم يقدم للبنك لزعاعى معونته المالية سوى مرة واحدة بلغ مقدارها ٧٥٠ ألف ليرة ، وقد رد المبلغ فى سنة ١٩٣١ .
C.F.A. Sabagh - "Le crédit agricole en Syrie", Ibid. p. 253

الإصدار السابق) فإنه يقدم معونه للبنك الزراعي، وبخاصة لفروعه في المحافظات .
أما إصدار السندات فعناه أن البنك الزراعي يلجأ إلى الأفراد والمشروعات
الخاصة في سبيل الحصول على الأموال اللازمة لعملياته .

ويباشر البنك الزراعي عمليات الائتمان منذ إصلاحه على نطاق واسع .
فقد كان قبل سنة ١٩٣٧ يقصر عملياته في نهاية الأمر على الملاك وأشباه
الملاك ، وعلى كبار الملاك خاصة . أما اليوم فعملياته تشمل الزراع بغض
النظر عن الملكية . وهو يعطي ائتمانه للأفراد والبلديات بغرض تحسين
الزراعة وتنميتها ، ويتجه لاقتراض الجمعيات التعاونية الزراعية ومؤسسات
الائتمان الزراعي . كما أن له أن يشترك في الجمعيات والمؤسسات الزراعية .
وله بعد ذلك أن يشتري الأراضي الزراعية بغرض تحسينها وتقسيمها ، وإعادة
بيعها للزراع .

على أن أهم ما يباشره البنك من عمليات هو منح القروض وتقديم
السلف . ومن هذه الناحية نجد أن عمليات البنك الزراعي تتناول في المقدمة
تقديم السلف على الحاصلات الزراعية ومنتجات الصناعة الزراعية . ومعنى
ذلك أن البنك يمنح الائتمان في مقابل ضمان عيني منقول . ويحصل البنك
فائدة قدرها ٦ ٪ يضاف إليها رسم لا يزيد عن ٣ ٪ في مقابل ما يتحمله من
إيجار ومصاريف تخزين وتأمين وحراسة . وكانت هذه القروض قليلة قبل
الإصلاح ، نظراً لقلة المخازن والشئون اللازمة . وكان القرض مستحيلاً في
مقابل أدوات الزراعة والماشية ، أي كان الائتمان ممتنعاً على المستأجر غير
المالك . وإنما يمكن الآن أن يتقدم مثل هذا المستأجر إلى البنك فيشتري منه
أدواته الزراعية . وأخيراً فإن الائتمان يمكن في مقابل ضمان منقول غير
الحاصلات والمنتجات ، كالسندات والذهب .

ويقدم البنك الزراعي سلفاً للزراع بضمان عقارى . وقد امتد أجل
الدفع لمثل هذه السلف إلى ١٥ عاماً بعد أن كان لا يتجاوز ٥ سنوات . ولم
تكن هذه القروض متاحة من قبل لغير كبار الملاك . فلم يكن مبلغ القرض

يتجاوز ٢٠٪ من قيمة الأرض وما عليها أو ٦٠٪ من قيمة الأرض بغير زرع . ثم تعدل هذا الشرط فأصبح الحد الأقصى للمقترض الواحد هو مبلغ ٥٠٠ ليرة ذهبية ، وللجمعيات ٢٠٠٠ ليرة ذهبية .

ويبدو من طبيعة عمليات البنك الزراعي المتقدمة أن آجالها يجب أن تتفاوت إلى حد بعيد . وهي بالفعل تتراوح بين شهر واحد وخمسة عشر عاما . فهناك قروض من شهر إلى ٤ شهور ، أو سنة ، أو ٣ سنوات . وهناك قروض أخرى من سنة إلى ٥ سنوات ، أو ١٥ سنة تمنح للحصول مثلا على الآلات والمواد الزراعية . وأهم قروض البنك هي تلك التي تمنح لأجل قصير بغرض تمويل حاصلات الأرض مثل الحبوب والقطن والأرز والطباق أو تمويل عملية تصنيع الزراعة كالزيوت .

قروض البنك بحسب أجلها بالليرة السورية

جملة القروض	قروض لأجل قصير	قروض لأجل طويل
١٩٤٤ ٣٣١٤٢٤٠٠	٢٢٤٨٥٢٩٥٠	٨٢٨٢٤٥٠
١٩٤٥ ١٢٩٨٣١٠٨	٤٨٠٢٩٦٦	١٢٥٠٢٢١٤٢
١٩٤٦ ٢٣٣٠٠٢٩٨١	١٢٥٧٠٢١٩٤	٧٣٠٢٧٨٧
١٩٤٧ ٦١٨٨٢٣٩٩	٤٢٤٥٨٢٢٣	١٢٨٣٠٢١٧٦

ولقد استمر الاتجاه بوضوح نحو نقص السلف الزراعية الطويلة الأجل وازدياد أهمية السلف الموجهة للزراعة فعلا^(١).

(1) Documents sur la situation économique et financière de la Syrie, en 1954 — 1955 — "La Documentation française" 5 Juillet 1955, p. 11.

قروض البنك

١٩٥٤ ٩ شهور	١٩٥٣	١٩٥٢-١٩٥١ ١٨ شهرا	
١٢٢٩٢٢ ٨٧	١٢٥٥٧٥٥٣٤	١٩٨٧٥٥٣٧١	لأجل طويل
٥٣٣٢٧١٢٤	٨٢٤٧١٢٦٨٢	٦٣٠٥٩٤٩٧	لأجل قصير

ولعل أهم تطور طرأ على البنك الزراعي السوري هو ماقررته الحكومة أخيراً من زيادة رأس ماله وجعله مؤسسة مستقلة غير تابعة لآية وزارة وإنما خاضعة لتوجيه مجلس النقد والتسليف مع تخويله حرية منح المزارعين قروضا موسمية لمختلف الأعمال الموسمية ، كما خولته حق منح المزارعين الملاك والمشتريين قروضا بأثمان ما يحتاجونه من مواد لمكافحة دودة القطن تسدد عند المحصول . ولقد أعطته حق استيراد الآلات الزراعية ومحركات المياه وبيعها نقداً أو على أقساط ، وأخيراً فقد أجازت له منح مشتري أراضي الدولة قروضا موسمية دعماً لسياسة توزيع أراضي الدولة على صغار المزارعين^(١).

ويقوم بالائتمان الزراعي في لبنان بنك التسليف الزراعي الصناعي العقاري اللبناني ، وهو شركة أنشئت سنة ١٩٣٨ بتعاون بين الحكومة اللبنانية والبنك السوري اللبناني القائم بالإصدار . وموارد البنك محدودة ، ولذلك لا يمنح المزارعين أكثر من ٨٪ من مجموع القروض الزراعية في السوق ، وفي هذه الظروف يكون من الطبيعي أن لا يجد صغار الملاك المزارعين كل بفتيمهم ، بينما يغاق التسليف بالفعل أمام المزارعين غير المالكين . ولذلك يجرى التسليف الزراعي بفوائد بادئة . وإذا كان القانون قد حدد ٩٪ حداً أقصى لسعر الفائدة ، فإنها تربو في العمل على ٢٠٪^(٢).

(١) أحمد السمان — اقتصاديات سوريا ، المرجع السابق ، ص ٣٠ .

(٢) البرت بدر — محاضرات في الاقتصاد اللبناني ، المرجع السابق ، ص ٢٧ .

(م — النقود والبنوك)

وإلى جانب البنك الزراعى فى كل من سوريا ولبنان يقوم بنك سوريا بدور ما فى تمويل الزراعة . إنه لا يقدم القروض فى صورة سلفة مضمونة برهن عقارى ، فهذه عملية لا يباشرها . وإنما يمكن أن تجد الزراعة وتجارة الحاصلات الزراعية سبيلا إلى بنك سوريا ولبنان عن طريق الخصم والاقتراض برهن منقول كذلك تقوم البنوك المحلية بتقديم بعض الاثمان الزراعى المطلوب . وفيما عدا ذلك فإن عمليات الاثمان الزراعى منتشرة ، فتستوجبها حتى الآن الظروف الشاقة التى يصادفها الزراع غير المالكين عند الاقتراض وتقوم بهذه العمليات خارج البنوك فئات مختلفة كصغار أصحاب البنوك والصرافين والتجار والملاك المرابين . ويبدو أن للفتين الأخيرتين نشاطا كبيرا ، فهما يشاركان فى كل فروع الاثمان حتى ليعتبران مصدرا هاما للاثمان الزراعى فى سوريا ولبنان . ويمنح التجار والملاك ائتمانهم لأجل قصير فى العادة ، وقد يكون لأجل متوسط ، ولكن أسعار الفائدة التى يفرضونها أسعار ربوية - تتراوح بين ٢٠ / ، ٣٠ / ، ٤٠ / وقد تزيد . وطبيعى أن تكون الأرض هنا موضعا للتنازع بين أصحابها وبين التجار والملاك المرابين . وطبيعى فى هذه الظروف أن يضطر بعض صغار الملاك إلى هجر الأرض والبعد عن الزراعة تخلصا من عبء الديون .

وغنى عن البيان أن نخلص أخيرا إلى أن البنوك التى يطلق عليها اصطلاحاً اسم البنوك المتخصصة فى سوريا ولبنان إنما تمنح ائتماناً يتميز بصفات هامة نرى أنه ائتمان غير متخصص على الإطلاق .

أولاً - إن البنوك العمارة والزراعية تمنح ائتمانها للملاك قبل المستأجرين ، وللكبار الملاك قبل صغارهم ، فلا يوجد أمام هؤلاء الآخرين سوى اللجوء إلى البنوك التجارية أو المرابين . وتحاول سوريا جادة أن تتلافى هذا الخطر .

ثانياً - إن الاثمان العقارى يوجد فى أيدي البنوك الفرنسية ، بينما يوجد الاثمان الزراعى فى أيدي بنوك الدولة ونظمها المعقدة وإجراءاتها

الطويلة . أما الائتمان الصناعي فموزع فيما بين أغلب البنوك .

ثالثاً - إن البنوك العقارية والزراعية لا تسعى فقط لأغراض الحصول على الملكية العقارية أو تحسينها ، ولا على أغراض تمويل الزراعة السنوية . وإنما تنوع عملياتها إلى حد الاشتغال بالعمليات التجارية والائتمان الصناعي فضلاً عن إقراض الدولة .

رابعاً - إن المرايين أو المقرضين الشخصيين يلعبون دوراً هاماً في الائتمان الزراعي ، بحيث لا يمكن عرض هذا الائتمان بغير الإشارة إليهم وإلى أسعار الفائدة الربوية التي يستولون عليها ، مما يشير لعدم نجاح البنوك الزراعية نتيجة لرأس مالها الصغير وقروضها المحدودة .

البنوك التجارية

أغلب البنوك التجارية في سوريا ولبنان قد تأسست بعد الحرب العالمية الأولى . وهي بنوك أجنبية كبيرة تسيطر على سوق الائتمان القصير الأجل . وجدت بغرض تسهيل التجارة الخارجية مع البلاد التي تركت فيها مراكزها الرئيسية وأهمها فرنسا ، والقيام في نفس الوقت بتقديم القروض للأفراد والمشروعات بسعر فائدة مرتفع . فهي بنوك لم تسع لتكون بنوكاً تجارية للودائع بالمعنى الدقيق . وإنما كانت كما في مصر بنوكاً للتجارة الخارجية . وإلى جانب هذه البنوك الأجنبية توجد كثرة من البنوك المحلية التي تأسست برأس المال السوري اللبناني . وهي بنوك بلاسم فقط ، لأنها ليست في الواقع سوى مشروعات تجارية ، تقوم بمنح القروض بمناسبة عمليات التجارة ، وتحاول أن توفى حاجة العملاء من الائتمان السهل الباهظ الثمن .

وأهم البنوك التجارية الأجنبية خمسة ، أربعة منها فرنسية هي بنك سوريا ولبنان ، وبنك سوريا ، والبنك الجزائري التونسي ، والشركة الجزائرية ، والبنك الخامس إيطالي هو بنك دى روما . وقد تأسس بنك سوريا ولبنان في سنة ١٩١٩ ليقوم بالإصدار والأعمال المصرفية المعتادة ، وأسست بنك

سوريا الشركة العامة في فرنسا . بينما تأسس البنك الجزائري والتونسي في سنة ١٨٨٠ ، واتخذ مركزه في باريس وفروعه في الجزائر وتونس ومراكش ولم يبدأ العمل في سوريا ولبنان إلا في عام ١٩٣١ . وتأسست الشركة الجزائرية في عام ١٨٧٧ ، واتخذت فروعها في الجزائر وتونس ومراكش ، وبدأت العمل في سوريا في عام ١٩٣١ . أما بنك دي روما فقد تأسس في سنة ١٨٨٠ ، وفتح فروعه في سوريا في عام ١٩١٩ ، ولكن الحرب العالمية الثانية أدت إلى شل أعماله . وأما البنوك الألمانية التي حاولت قبل الحرب العالمية الأولى أن تستقر في أرض سوريا ولبنان فقد فشلت أو أجبرت على تصفية أعمالها .

وهناك عدا البنوك الأجنبية بنوك تجارية عربية ومحلية ، أهمها بنك مصر سوريا ولبنان ، والبنك العربي ، وبنك الأمة العربية ، وبنك حمص . وقد تأسس البنك الأول بواسطة بنك مصر بالتعاون مع بعض الممالين المحليين ، وإن كان العنصر المصري هو الذي يتغلب في إدارته . وفروعه ممتدة في كل من بيروت وطرابلس ودمشق . وكان البنك يرمي في البداية لتوويل التجارة والصناعة ، غير أنه لم يفلح حتى الحرب سوى في أن يشتري ألني سهم من شركة صناعية غرضها استخراج الزيت من الزيتون . ويقصر البنك أعماله الآن على لبنان بينما يسعى في سوريا لتكوين بنك جديد باسم بنك مصر سوريا . وليست البنوك المحلية على درجة كبيرة من القوة . ومع ذلك فهي توجد إلى جانب البنوك الأجنبية الكبرى ، بغير أن يقضى عليها . والسبب في ذلك يرجع في الواقع إلى أن هذه البنوك المحلية منتشرة في كل سوريا ولبنان ، وبخاصة في المناطق النائية عن الأسواق ، بينما تتجمع البنوك الأجنبية في مراكزها الأسواق والتجارة كبيروت ودمشق وحلب وطرابلس . كما أن هذه البنوك تقدم لعملائها شروطاً أسهل من شروط البنوك الأجنبية الكبرى ، وتلعب بذلك دوراً في تمويل التجارة الداخلية عن طريق توسطها بين التجار وبين البنوك الأجنبية نفسها وعن طريق قيامها

بالعمليات التي ترفض تلك البنوك أداؤها . ومن ثم زاول جميع النشاط بلا تخصص وتعاطى أعمالاً غير مصرفية كالإتجار بالبضائع أو بالعقار^(١) .

والبنوك التجارية في سوريا ولبنان بنوك غير متخصصة على الإطلاق بل متنوعة العمليات إلى حد بعيد فهي تبشر :

أولاً - خصم الأوراق التجارية . وهذه عملية تقوم بها البنوك الأجنبية خاصة ، بسعر خصم كان يتراوح قبل الحرب بين ٥ ٪ و ٩ ٪ . وكانت بنوك الخصم لا تأجلاً لإعادة خصم أوراقها لدى بنك سوريا ولبنان لاعتمادها كما قلنا على رصيدها المقدى في الداخل أو على احتياطات مركزها الرئيسي بالخارج ، بحيث كانت تستمد سيولتها من نظامها الذاتي لا من النظام المصرفي . وتقوم البنوك المحلية بالخصم أيضاً ، غير أن كثيراً من الأوراق التي تخصمها أوراق مجاملة ، مما لا يصفى نفسه . وتعتمد هذه البنوك عادة إلى إعادة خصم محفظتها لدى البنوك الأجنبية كلما احتاجت للأموال ، وإن كانت حركة الخصم للتجارة الداخلية قليلة .

ثانياً - منح القروض القصيرة الأجل . وتقوم البنوك الأجنبية بمنح القروض مع فتح الحساب الجاري ، كما تقرض بضمان البضائع ، ولبعضها مخازن تحفظ فيها البضائع المقدمة . وتتطلب البنوك في العادة ضماناً ، وإن كانت البنوك المحلة تفرط في هذا الشرط ، وتسرف في منح الائتمان ، مما أدى لإفلاس الكثير منها في فترة ما قبل الحرب الماضية مثل بنك داغر وبطرس وشركاهما ومثل بنك كيرياكوس وزهير . وعلى أية حال فإن القروض للتصدير شائعة في البلدين وبخاصة في لبنان . وتمنح القروض بسعر فائدة يبلغ في المتوسط ٧ ٪ في البنوك الكبرى وللكبار المشروعات ، بينما يتراوح في البنوك الصغرى بين ٩ و ١٢ ٪^(٢) .

(١) ألبرت بدر « محاضرات في الاقتصاد اللبناني » . المرجع السابق ص ٧٤ .

(٢) أحمد السمان « اقتصاديات سوريا » ، المرجع السابق ، ص ٥٠ .

ثالثاً - قبول الودائع . وأغلب الودائع الموجودة لأجل ، وبعضها تحت الطلب . ومن هنا كانت ودائع الادخار قليلة ، وكان التعامل بالودائع قليلاً بصفة عامة . وأخذت البنوك حريتها في توظيفها في عمليات طويلة الأجل . وليس من عادة المقترضين عن طريق خصم الأوراق التجارية أن يودعوا قيمة الأوراق المخصوصة في البنوك ، وإنما يسحبونها نقداً . ولذلك كانت الشيكات قليلة التداول في الدفع . ويحول الشعور بعدم الثقة في البنوك شيئاً فشيئاً ، وإن كانت الثقة أكبر بالبنوك الأجنبية . وما يلاحظ على البنوك المحلية أن رقم الودائع فيها يفوق رأس المال عدة مرات ، بينما تقدم في نفس الوقت على توظيفها ، مما يهدد سيولتها ويعرضها للانفلاس . لكل هذا كانت الفائدة التي تدفعها لمعاملها بحيث تزيد في العادة من ١ ٪ إلى ٣ ٪ عما تدفعه البنوك الأجنبية .

رابعاً - تمويل التجارة والصناعة . وجدنا البنوك في سوريا ولبنان تقوم بخصم الأوراق التجارية ومنح القروض وخلق الودائع ، وهي بذلك تساعد على تمويل التجارة سواء في الداخل أو في الخارج . غير أن أهمية اشتراك هذه البنوك في تمويل التجارة غير واحدة . فأغلب البنوك الكبرى لا تعلم عن عملاتها بيانات موثوق بها ، كما أن حرية البنوك في منح الائتمان كبيرة . ولم تكن مهنة المصرفي منظمة حتى الوقت الأخير ، حين أنشئت سجلات البنوك وفرضت الرقابة على عملياتها . ويضاف إلى ذلك ضالة استعمال الكيمايات . فقد كان القانون يشترط اختلاف الأماكن في الكيمايات وهو شرط غير ضروري اقتصادياً . ولذلك كانت الفكرة السائدة هي الائتمان الشخصي ، وكان أن استمر يتولاه المقرضون المباشرون من تجار ومرايين وبنوك صغيرة ليس لها من البنوك غير اسمها^(١) . ومن هنا أيضاً انتشر تمويل التجارة بطريق الحساب المفتوح في الدفاتر التجارية ، والتعامل بالسندات غير التجارية . وتلك جميعاً طرق غير مصرفية . أما التجارة

(١) وكلهم يتقاضون فائدة باهظة تبلغ من ٢٥ إلى ٣٠ ٪ .

الخارجية فقد كانت تتولاها البنوك الأجنبية بالتعاون مع مراكزها الرئيسية في الخارج . واما الصناعة فان البنوك المحلية لم تجرؤ على تمويلها اللهم إلا بنك مصر سوريا ولبنان ، كما لم تحاول البنوك الأجنبية أن تتولاها . وإنما نشهد في السنوات الأخيرة نشاطاً ملحوظاً من جانب البنوك التجارية بحيث تضاعفت في عامين اعتماداتها للشروعات الخاصة والأفراد^(١) :

المجموع	سلف	خصم	
١١٥٠١	٧٩٠٩	٣٥٠٢	نهاية ١٩٥١
١٤٦٠٠	٥٩٠٣	٥٠٠٧	نهاية ١٩٥٢
٢٢٦٠٨	١٤٤٠٩	٨١٠٩	نهاية ١٩٥٣

خامساً - التعامل في الصرف الأجنبي . فكل البنوك تقوم بعمليات الصرف ، والبنوك الأجنبية تتعامل في الفرنك والاسترليني ، والبنوك المحلية تتعامل في العملات والأوراق الأجنبية الناشئة عما يبعثه المهاجرون لأقاربهم في سوريا ولبنان . فيشتري البنك الأوراق المرسلة ، ويبيع بها لمراسليه في الخارج ، محتفظاً على هذا النحو برصيد خارجي يسحب منه عند الاقتضاء . وتلك وظيفة مهمة بالنسبة للبنوك المحلية ، نظراً لانتشارها في مناطق سوريا ولبنان ، واعتدال أسعارها للخصم .

وقد علمنا أن التعامل في الصرف حر في لبنان ، وأنه منظم بعض الشيء في سوريا . فلا بد فيها أن تدفع قيمة بعض الصادرات بعملة أو أكثر من العملات الآتية : الفرنك الفرنسي ، والسويسري ، والبلجيكي ، والدولار الأمريكي ، والجنيه الاسترليني ، والجنيه المصري . وإلى جانب هذا السوق الرسمي يوجد سوق حر يتغذى بما يدخل البلاد من عملات وأوراق أجنبية غير خاضعة للتسليم إلى مكتب الصرف ، أو الناتجة عن التصدير غير الخاضع لنظام الصرف الرسمي ، وهذا السوق يوفر الصرف اللازم للعمليات التي

لا يجوز استعمال حصيلة التصدير في تسويتها . ومن الطبيعي أن تكون هذه السوق على اتصال وثيق بالسوق الحرة في بيروت . وتنقسم البنوك في سوريا على حسب صلاتها بمكتب القطع إلى مصارف مقبولة ومصارف مأذونة ، والمصارف المقبولة هي التي تتعامل رأساً مع المكتب نظراً لأهمية عملياتها . أما البنوك المأذونة فتقوم بعمليات الصرف عن طريق أحد البنوك المقبولة^(١) . وفي سوريا ولبنان سوق للصرافة ، يتكون من صيارفة يعملون في المدن الكبرى ويتجرون بالأوراق والعملات الأجنبية^(٢) .

تلك هي العمليات الأساسية التي ظلت تباشرها البنوك التجارية حتى قيام البنك المركزي في سوريا فأخذ يتناولها التغيير . وظاهر أن السوق النقدي في سوريا ولبنان سوق ضيق يعتمد أساساً على التجارة الداخلية وإلى حد ما على التجارة الخارجية ، ولم يرتبط بالصناعة المحلية . وهذا يفضي بنا إلى إيجاز الخصائص المميزة لهذا السوق النقدي حتى قيام البنك المركزي السوري .

أولاً - تفتت السوق النقدي على ضيقه إلى عدد كبير من البنوك ، أغلبها بنوك محلية . فهذه البنوك تتبع نظاماً لامركزياً ، بحيث يقوم كل بنك باجابة طلبات الائتمان الخاصة بالمنطقة التي يوجد بها وهذا سر بقائها . أما البنوك الأجنبية فتقوم على نظام البنك ذي الفروع العديدة ، فهي بنوك ترمى للتركز .

ثانياً - اعتماد البنوك الأجنبية على الأسواق الخارجية في ضمان سيولتها وضعف إمكانيات البنوك المحلية ذات رأس المال الصغير . ولذلك ترتبط هذه البنوك الأخيرة بالمشروعات المحلية ، ويوجد جزء كبير من رأس مالها موظفاً في الأرض والمباني حتى تسكتسب ثقة العملاء .

(١) البنوك المقبولة هي بنك سوريا ولبنان ، وبنك مصر سوريا ولبنان ، والبنك العربي ، والبنك الجزائري التونسي أو الشركة الجزائرية ، وبنك الأمة العربية ، والبنك البريطاني في إيران ، وبنك الرافدين ، والبنك الوطني . أما البنوك المأذونة فتشمل بنوكاً مثل بنك زلما وبنك حمص . انظر انطاكي والسباعي - «دروس في المصارف والأعمال المصرفية» - المرجع السابق ص ٧ .

(٢) جورج عثي - «النظام النقدي في سوريا» - المرجع السابق ص ١٨٣ ، ١٨٤ .

أما البنوك الأجنبية فإنها لا تسكتفي باستخدام أموالها في عملياتها ، وإنما تزيد من ارتباط سوريا بالخارج واعتمادها عليه ، باستيراد أموال من بنوك في الخارج تساعدهم في التمويل (١) .

مساهمة البنوك الخارجية في أموال البنوك بملايين الليرات

نسبة المساهمة	أموال الغير	أموال خاصة	
٠.٩ /	٢١٢٣٣	٢٥٠٩	نهاية ١٩٥١
٠.١٠٠١ /	٢٨٧٣٧	٢٧٠٠	نهاية ١٩٥٢
٠.١٦٣٥ /	٣٤١٣٣	٦٨٣٥	نهاية ١٩٥٣

ثالثاً - قيام البنوك الأجنبية بوصفها فروعاً لبنوك كبيرة في الخارج فهي تمثل نظاماً مصرفياً نامياً . يقابله عدد من البنوك الصغيرة يصعب تمييز بعض عملياتها عن عمليات المراكين . ولقد نشأ بعضها في صورة بنك ثم اشتغلت بالتجارة ، وبدأ بعضها تاجراً ثم نجح فتحول إلى مصرفي . هذا بينما تلعب البنوك العربية دوراً نشيطاً وتحتل المكانة الثانية بعد البنوك الأجنبية .

رابعاً - انعدام التخصص المصرفي في النظام كله . فالبنوك الأجنبية العقارية تمويل العمليات التجارية ، والبنوك الزراعية تقدم ائتمناً عقارياً ، والبنوك التجارية المحلية تتولى على السواء الأعمال التجارية والعمليات العقارية والتسليف الزراعي .

ومعنى هذا أن السوق النقدي في سوريا ولبنان كانت بحاجة ماسة إلى التنظيم ولهذا تدخلت الدولة أخيراً في سوريا ، وسعت لتنظيم البنوك التجارية وتمييزها عن غيرها من البنوك ومانحي الائتمان . ولقد تم ذلك بصفة خاصة في القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٣ ، حيث عرفت البنك التجاري بأنه (المؤسسة التي تتولى بصفة اعتيادية قبول الودائع تحت الطلب أو لأجل

لا تتجاوز العامين لاستثمارها في أعمال مصرفية لحسابها الخاص)، وفرضت على البنوك التجارية رقابتها الشاملة عن طريق البنك المركزي .

أما لبنان فانه يكتفي بالوضع الراهن ، ويترك البنوك بلا رقابة . وكل ما فعله هو أن أصدر في سبتمبر سنة ١٩٥٦ قانوناً يلزم البنوك اللبنانية المعتمدة وفروع البنوك الاجنبية العاملة في لبنان بمراعاة سرية المهنة ، حرصاً على دور لبنان الخاص كملتقى للأموال^(١) .

البنك المركزي

لم يكن في سوريا ولبنان حتى العام الماضي بنك مركزي بالمعنى الصحيح . وإنما كان يوجد بنك سوريا ولبنان الذي ذكرنا طرفاً من حياته عند بيان تطور النظام النقدي في البلدين . وهذا البنك الذي تأسس في عام ١٩١٩ مكان الفروع السورية واللبنانية للبنك العثماني الامبراطوري قد نشأ بأموال فرنسية ، ولا يزال محكوماً بالقانون الفرنسي . ولقد نشأ منذ البداية بوصفه بنكاً تجارياً وبنكاً لإصدار الليرة الورقية في سوريا ولبنان . ولذلك تضاربت الصفتان فيه ، فهو بنك تجارى ينافس البنوك التجارية ويتصل بحمهور المتعاملين مباشرة ، وهو بنك إصدار ظل يحاول أن يتخذ صفات البنك المركزي فيكون بنك البنوك وكبيرها الذي يطلب رأيه في تنظيمها . ولهذا كانت حياة هذا البنك منذ تأسيسه انعكاساً للنظام المصرفي في البلدين . وفي عام ١٩٥٦ كف البنك عن أن يكون بنك الإصدار في سوريا . غير أنه لا يزال يعمل كمؤسسة إصدار للبنان ، أما سوريا فبعد أن تزعت عنه اختصاص الإصدار أبقت عليه كبنك تجارى . وموقف لبنان منه معروف ، لم يتغير منذ الاتفاق معه في فبراير سنة ١٩٣٨ . أما سوريا فقد ظلت ترى

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري ، المجلد التاسع ، العدد الرابع ، سنة ١٩٥٦

فيه بنسكا أجنبياً جاء مع الاحتلال^(١) ، وترغب في التخلص منه . ولهذا رأيناها تصدر قانوناً بإنشاء بنك مركزي يسمى مصرف سوريا المركزي ويتولى أعمال البنوك المركزية ولا يتناول الأعمال التجارية إلا بصفة استثنائية . على هذا النحو يقوم بأعمال البنك المركزي في لبنان بنك سوريا ولبنان . أما في سوريا فهو مصرف سوريا المركزي الجديد . وبدأ بينك سوريا ولبنان .

وينقسم البنك من حيث تنظيمه إلى قسمين ، قسم الإصدار وقسم العمليات المصرفية . وقد سبق لنا أن تبينا وظيفته في الإصدار . أما وظيفته كبنك يباشر العمليات المصرفية فهي تشتمل على قيامه بالخصم ومنح القروض وقبول الودائع والتعامل في الصرف . أي أنه يتولى في الواقع جميع العمليات المصرفية . وتلك هي العمليات التي يقتصر نشاطه عليها اليوم في سوريا .

أولاً - خصم الأوراق التجارية . يتدخل بنك سوريا ولبنان في عمليات الخصم ، بخصم الأوراق التي يقدمها له العملاء ، وبإعادة خصم تلك الأوراق التي سبق خصمها لدى البنوك . وهو يتدخل فيحدد نوع الورقة التي يخصمها ، ويدل بذلك المتعاملين في جميع الأسواق على نوع الورقة ذات السيولة والضمان . ويشترط في الورقة التجارية التي تقدم للخصم أن تحمل على الأقل توقيعين مقبولين لدى البنك وألا تزيد مدتها عن ٩٠ يوماً ، كما يشترط أن يحمل $\frac{3}{4}$ الورق التجاري القابل للدفع في سوريا إما ثلاث توقيعات أو توقيعين وضماناً . وليس بنك سوريا ولبنان حراً في تحديد سعر الخصم ، وإنما تقيده في ذلك الأموال الموجودة لديه ، والطلب المحلي على

(١) يمتلك السوريون واللبنانيون ٥ آلاف سهم من أسهم بنك سوريا ولبنان ، أي ما يعادل نحو ١٠ ٪ من رأس ماله .

القروض ، ومنافسة البنوك الأخرى له ، وأسعار الخصم المتعامل بها في فرنسا (١) .

ثانياً - تقديم السلف . يتولى بنك سوريا ولبنان تسليف فئات مختلفة من طالبي الائتمان . فهو يقرض الأفراد والمؤسسات والبنوك كما يقرض الدولة والبلديات وقروض البنك بضمين ، يكون في العادة أوراقا مالية كسندات الدولة الفرنسية ، أو معادن نفيسة ، أو أوراقا تجارية . ولم يكن البنك يقبل التسليف على البضاعة المخزونة . على أن البنك مقيد بالآلا يعطى صاحب الضمان أكثر من ٦٠ ٪ من قيمته إذا لم يكن هذا الضمان سندات حكومية فرنسية أو معادن نفيسة . وجدير بالذكر أن قروض البنك للدولة - في لبنان - تستخدم عادة في غطاء الإصدار ، فهي لذلك سبيل مفتوح للتضخم الورقي .

ثالثاً - قبول الودائع . يقبل البنك ودائع الأفراد والهيئات والدولة وهو يعمل على اجتذاب الودائع ، من ذلك أنه يمنح الفائدة على كل من الودائع لأجل والودائع تحت الطلب ، وبذلك ينافس البنوك التجارية . ولم تكن ودائع البنوك لديه بحيث تذكر ، فهي تستشعر المنافسة منه ، وتخشى أن تقدم له أموالها ليضربها بها . ولقد بلغت الودائع لدى هذا البنك قبل الحرب حوالي ثمانية أمثال رأس ماله الإجمالي واحتياطيه ، وأكثر من التداول الورقي ، وأربع مرات ونصف مجموع القروض وعمليات الخصم ، مما يدل على أن البنك يستثمر أمواله أساساً في السندات الفرنسية .

رابعاً - التعامل في الصرف . يحتفظ البنك في الخارج بعملات أجنبية الغرض منها تغطية ودائع الأفراد بضمين قوى . وقد أتاحت له هذه الوظيفة

(١) ويمكن القول بأنه كانت في سوريا مؤسسة لإعادة الخصم هي الفرع التجاري للبنك بالنسبة للصراف الأخرى ، ومؤسسة الإصدار بالنسبة لفروع البنك التجارية . انظر جورج عشي - النظام النقدي في سوريا - ، المربيع السابق ص ١٦١ .

أن يتدخل في سوق الصرف ويشرف عليه . ولكن هذه المهمة لا تعدو أن تكون متممة لعمل البنك كمؤسسة إصدار ، تقوم بتحويل العملة من جانبين حتى تضمن حرية تمويل التجارة الخارجية (١) . وجدير بالذكر هنا أن البنك قد حرص من جانبه على أن يوظف أغلب ودائعته في السندات الفرنسية ، فأنشأ لهذه السندات سوقاً متسعاً باستمرار .

خامساً - أعمال مختلفة . كان البنك يقوم في سوريا ، وهو لا يزال يقوم في لبنان . بأعمال كثيرة نيابة عن الدولة وعن عملائه العاديين ، مثل بيع الشيكات والسندات عن طريق فروعه المنتشرة في البلاد . وقد اشترك البنك في تكوين شركات عديدة ، وكان الغرض من اشتراكه المتواضع فيها هو تمكين جذور رأس المال الفرنسي في سوريا ولبنان .

وخلاصة القول إن عمل بنك سوريا ولبنان كمؤسسة تجارية لا يمكن أن يفصل نظرياً عن عمله كمؤسسة للإصدار . ولقد حرص مؤسسو البنك على هذه الوحدة الفعلية . فكانت أغراضهم منه كبنك للإصدار تسكملها وظيفته كبنك تجارى . ويحج البنك بذلك في السيطرة على جانب هام من السوق النقدي ، خاصة وقد كانت أهم البنوك القائمة بنوكاً فرنسية لا تعرقل مراميه . وظل البنك على هامش النظام المصرفي ، يسيطر على جانب منه ، بينما يتجاهل مؤسساته الأخرى .

فلما انفصلت الوحدة الاقتصادية بين سوريا ولبنان ، انشطر البنك إلى قسمين منفصلين أحدهما في سوريا والآخر في لبنان ، ولا يزال القسم

(١) انظر جورج عشي في مقال « حاجتنا إلى مصرف مركزي » بالمشرة الاقتصادية لفرفة تجارة دمشق . الربيع الأول ١٩٥٢ ؛ ص ٢٥ ، ٢٦ حيث يقول (لا بد من وجود مؤسسة أو مؤسسات عدة في البلاد تتولى تخزين العملات الأجنبية وامتصاصها من الأسواق أثناء فترات التصدير لتعود لتمد الأسواق بها أثناء فترات الاستيراد ... ولقد كان على مصرف سورية ولبنان باعتباره مؤسسة الإصدار أن يامب دور المعدل هذا في سوق الفع ، إلا أنه لا ياب بالقيام بمثل هذا الدور الحيوى) .

البناني يسير على هدى التنظيم الذي بيناه ، يدع الاصدار في أيدي البنك ويسمح له بأن يقوم بعمليات البنوك التجارية . والبنك مع ذلك بعض صفات البنوك المركزية ، فهو يباشر إصدار العملة الورقية ، ويعيد للبنوك خصم أوراقها ، ويقف على استعداد لإقراضها ، كما يحتفظ بوضعه كبك للدولة ومستشارها المالي ، وإن كانت هذه الصفات جميعاً غير محددة . أما القسم السوري فقد أخذ يصدر العملة السورية على الأسس الجديدة منذ الخروج على قاعدة الفريك ، وبدأ مصيره كله يغدو معلقاً .

مصرف سوريا المركزي

ولم تكن المسألة في نظر سوريا مجرد إقامة بنك وطني للاصدار ، وإنما إقامة بنك مركزي بالمعنى الصحيح ، يتولى في مقدمة أعماله الرقابة على البنوك وتنظيم السوق المصرفي بأمله . فلم يزد بنك سوريا ولبنان خلال تاريخه الطويل عن كونه بنكاً تجارياً يقوم ببعض مهام البنوك المركزية وهي إصدار النقود الورقية والعمل كوكيل مالي للحكومة . وهما مهمتان آليتان تدران عليه ربحاً خالصاً من غير أن ترتبا عليه المهمة الجوهرية للبنوك المركزية وهي توجيه الائتمان . ومن هنا كان صدور قانون سنة ١٩٥٣ بتكوين مصرف سوريا المركزي . ويبدو أن نية الحكومة عندئذ لم تكن متجهة لوضع القانون في التطبيق . ولهذا اكتفت بإصدار القانون على أن يوضع في التطبيق بالتدريج في المستقبل ، ولقد أبطت على بنك سوريا ولبنان ، وأبطت عليه اختصاصاته جميعاً لم تمس .

غير أن الحاجة لم تلبث أن اشتدت لوضع القانون في التطبيق . فبدأ تكوين البنك المركزي بتكوين هيئة القيادة منه ، وهي ما سمي بمجلس النقد والتسليف ، . وتدخل المجلس ليفرض القيود على البنوك التي كانت متورطة في عمليات غير سليمة . لقد تنافست البنوك عندئذ على الإقراض حتى سجل الائتمان خلال عام ١٩٥٤ زيادة بلغت ٨٥ ٪ . وكان من شأن

هذا التوسع ، مع تدهور المحصول الزراعي ، تعريض الاقتصاد السوري لهزة شديدة^(١) . ولذا تدخل مجلس النقد والتسليف بهدف تقليص السلف . واتخذ عندئذ إجراءات هامة مثل رفع سعر الخصم على الائتمان الاستهلاكي ومنع إعادة الخصم عن هذا الائتمان ، والتشدد في منح السلف على المكشوف ، وفرض نسبة ١٥ ٪ احتياطياً سائلاً على البنوك^(٢) .

وفي سبتمبر سنة ١٩٥٥ توصلت الحكومة إلى اتفاق مع بنك سوريا ولبنان من أجل إنهاء امتياز إصدار النقد في مقابل أن يواصل البنك عملياته كبنك تجاري وأن يحصل على تعويض سنوي قدره ٣٠٠ ألف ليرة حتى نهاية المدة الباقية من امتيازهِ . وصدق البرلمان على الاتفاق في يناير ١٩٥٦ ، فوجهت الحكومة إلى بنك سوريا ولبنان إخطاراً حددت فيه يوم ٣١ بولية ١٩٥٦ موعداً لانتهاؤ امتياز الإصدار ونقل مؤسسة الإصدار بالبنك إلى مصرف سوريا المركزي . ولقد قام البنك بفصل تلك المؤسسة عن قسمه التجاري ، ونقل إليها أصول وخصوم البنك السوري الناتجة عن صفته كبنك إصدار . كما قامت المؤسسة بممارسة أعمال البنك كأمين وصندوق للدولة . وتم الاتفاق مع البنك على أن يكون مراسلاً لمصرف سوريا المركزي في الأماكن السورية التي يكون له شعب فيها إلى أن يتم تأسيس فروع للمصرف^(٣) .

وافتح المصرف رسمياً في أغسطس ١٩٥٦ ، وقد اكتتبت الحكومة برأسماله البالغ ١٠ مليون ليرة سورية . ووضعت الكلمة العليا في المصرف لمجلس النقد والتسليف الذي يتكون من حاكم مصرف سوريا المركزي ونائبه وممثل عن وزارة المالية وممثل عن وزارة الزراعة وممثل عن وزارة

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري ، المجلد التاسع ، العدد الأول ١٩٥٦ ،

ص ٨٠ .

(٢) عبد الغني حمور ، المرحم السابق ، ص ٣٦ .

(٣) المجموعة الاقتصادية لغرفة تجارة حلب ، سنة ١٩٥٧ ، ص ٤٥٤ .

الاقتصاد القومى ورئيس لجنة إدارة مكتب القطع ورؤساء مؤسسات التسليف الحكومية وأربعة مندوبين عن المجلس الاقتصادى يختارون من بين الأشخاص الذين يمثلون الصناعة والزراعة والتجارة والمصارف ، وقد رأينا من قبل كيف أصبح لممثل وزارة المالية أن يوقف أى قرار يراه مخالفاً للقانون أو معارضاً لمصلحة البلاد ، وأن يطلع وزير المالية عليه فإذا لم يبت فى الأمر خلال ٨ أيام من تاريخ الوقف أصبح قابلاً للتنفيذ . أما إدارة المصرف اليومية فقد وضعت مع حاكم المصرف تساعده لجنة من ثلاثة إلى أربعة مديرين من ذوى الخبرة فى أعمال البنوك والمالية والاقتصاد^(١) .

ومهمة مجلس النقد والتسليف هى رسم السياسة النقدية للدولة وإدارتها وتنظيم مؤسسات النقد والائتمان ، عامة كانت أو خاصة ، بغرض تنمية سوق النقد والمال ، وتثبيت قيمة العملة السورية ، وضمان حرية تحويلها ، وتوسيع إمكانيات التوظيف والدخل القومى .

وبذلك منحت السلطات كاملة للمصرف المركزى كى يكون بنسكا مركزياً بالمعنى الصحيح . فإلى جانب سلطته فى إصدار النقود السورية ، يقوم المصرف كوكيل للحكومة ، ويقف على رأس النظام المصرفى بسوقيه النقدى والمالى . ولقد ناقشنا من قبل سلطة المصرف فى الإصدار ، وإنما نضيف هنا أن المصرف يتولى المحافظة على سعر ثابت لليرة السورية ، ولقد أصبح الآن مكتب القطع جزءاً من المصرف نفسه . فنذ تعرضت أسعار الليرة للتقلب ، نشأ التفكير فى التدخل للقضاء عليه ، وأنشئ مكتب القطع فى سنة ١٩٥٢ فأفلح فى وقف التقلبات^(٢) . ومع أن نظام القطع السورى يأخذ بحرية التعامل فى سوق القطع ، غير أن مكتب القطع هو

(١) النشرة الاقتصادية لبنك الأهلى المصرى ، المجلد التاسع ، العدد الثالث ، ص ٣٢٥ .

(٢) عبد الوهاب خياطة — « مصرف سوريا المركزى ، أعماله وغاياته » ، نشرة غرفة

الذي يحدد أسعار الصرف كل يوم^(١) . كما يجب أن نضيف أن المصرف يعمل كوكيل للحكومة ، فيتولى أعمال خزائنها ، وتلجأ له الدولة لتقترض في حدود مبلغ ٦٠ مليون ليرة سورية ، كما يعمل من جانبه على تنمية سوق الأوراق العامة من أذون ومندات ، وبكفي بعد ذلك أن نذكر أن المصرف مملوك بأكمله للدولة ، ومن هنا صلته الوثيقة بالحكومة والرغبة في جعله على رأس الجهاز النقدي والمصرفي في سوريا .

وإنما يجب أن نغير اهتماماً أكبر لسلطة المصرف الجديد على جميع البنوك في سوريا ، تجارية وغير تجارية ، عامة وخاصة . ف لأول مرة في سوريا يوضع تنظيم متقن للبنوك . فلقد نظم قانون تأسيس المصرف مهنة المصارف منذ تسجيلها حتى شطبها ، وعين الحد الأدنى لرأسمالها واحتياطها ، وحدد شروط أعضاء مجالس إدارتها ، وتدخل في عملياتها لحماية المدخرات وتنمية المعاملات الائتمانية ، ثم جعل المصرف المركزي على رأسها ، يديرها أو يوجهها أو يراقبها ، ويتصرف بوصفه المقرض الأخير لها ، وأباح له أن يتدخل كمقرض أول في بعض الأحوال .

أولاً — الرقابة على السوق النقدي :

للمصرف المركزي ، من خلال مجلس النقد والتسليف ، سلطة تنظيم أعمال البنوك التجارية بما يكفل تمشيها مع السياسة المالية العامة وحماية المدخرات القومية . ولقد أورد قانون المصرف تعريفاً للبنك التجاري بأنه : المؤسسة التي تتولى بصفة اعتيادية قبول الودائع تحت الطلب أو لأجل لا تتجاوز العامين لاستثمارها في أعمال مصرفية لحسابها الخاص .

وعلى هذا الأساس يمكن أن يتدخل المصرف المركزي في سياسة البنوك التجارية ، ليمارس الاختصاصات العديدة التالية :

(١) تحديد المعدلات القصوى للفائدة والسيولة .

(١) عزة الطرابلسي ، المرجع السابق ، ص ٤٨٩ .

- (ب) تحديد المبلغ الأقصى لعمليات الحسم والقروض والسلف .
 (ح) تحديد معدلات الخصم بشرط تصديق وزير المالية .
 (د) تركيز الودائع المصرفية لدى المصرف المركزي^(١) .
 (هـ) تحديد التأدية النقدية الدنيا أو النسبية لفتح الاعتمادات للاستيراد .

(و) القيام بعمليات السوق المفتوح بشراء سندات الدولة والتخلي عنها .
 ثانياً — الرقابة على السوق المالي :

وللمصرف المركزي أن يتدخل في السوق المالي ، بما يكفل توزيع الائتمان على مختلف فروع المتنوعة الآجال ، وتنمية السوق المالي إلى حد كبير . فالمصرف يصدر السندات العامة ويقوم بتحويلها واستهلاكها . وهو يخصم السندات العامة ويمنح القروض بضمانتها . كما يستطيع في عمليات السوق المفتوح أن يشتريها أو يتخلي عنها . وهو يلزم البنوك بتوظيف جزء من أموالها في السندات العامة . ويلاحظ هنا أن للمصرف أن يوجه البنك الزراعي وهو مصرف حكومي . فقد جعل هذا البنك مؤسسة مستقلة غير تابعة لآلية وزارة ، ومن ثم يباشر المصرف المركزي اختصاصه في الرقابة على مؤسسات الائتمان ، بتوجيه البنك الزراعي فيما يتعلق بمعدلات القرض والحسم لديه^(٢) .

ثالثاً — الرقابة على النظام المصرفي كله :

وفي هذا الصدد يتمتع المصرف المركزي بسلطات جوهرية تجعل سياسة الائتمان كلها بين يديه .

(١) للمصرف الحق في توزيع الائتمان بين مختلف قطاعات الاقتصاد ،

(١) النشرة الاقتصادية لبنك مصر ، السنة الثانية ، العدد الثاني ، يونيو ١٩٥٧ ،

ص ١٤٥ .

(٢) غزة الطرابلسي ، المرجع السابق ص ٤٨٣ .

ولقد حدد لمجموع البنوك التجارية مبلغ ٢٢٥ مليون ليرة حداً أقصى لإقراضها . وحدد للمصرف الزراعي مبلغ ٢٥ مليون ليرة للتسليف الموسمي . وأضاف المصرف إليها ٥ مليون ليرة أخرى لقاء تخزين الحبوب . كما جعل ٣ مليون ليرة لتصدير القطن وتخزينه . ولقد راعى المصرف أن للبنوك التجارية دوراً في تمويل الزراعة^(١) .

(ب) للمصرف الحق في خصم أو شراء أو بيع الكمبيالات وأذون الخزانة والسندات العامة ومنح السلفيات للبنوك الأخرى . وعندما وقع العدوان الثلاثي على مصر ، وسحب العملاء منها ٢٣ مليون ليرة ، تدخل المصرف وأمد البنوك بما تحتاجه من أموال . كما يخصص البنك اعتماداً حده ٥ مليون ليرة للبنوك التي ترمي لإنشاء فروع لها في المناطق التي لا يوجد بها مصارف^(٢) .

(ج) للمصرف المركزي أن يقوم مباشرة بعمليات التسليف الداخلي ، بأن يقتصر على العمليات الزراعية والصناعية والتجارية لآجال قصيرة ، تصل إلى ٣٠٠ يوماً للزراعة والصناعة ، ١٢٠ يوماً للتجارة^(٣) . وهنا يلعب المصرف دوراً مباشراً في التمويل ، فيقرض المنتجين مباشرة ، كما يتدخل في تمويل تصدير القطن ، ويمول بعض عمليات الاستيراد .

ولقد أثار تدخل المصرف المركزي في عمليات الخصم والقروض نقاشاً حاداً في سوريا وتحرك كثير من التجار مطالبين بالحد من ذلك التدخل . فالبنك قد وضع شروطاً للسندات والتسليف والخصم ، وطالب التجار بتقديم بيان عن ميزانية أعمالهم وموجوداتهم قبل قبول طلبات التسليف . ويرى مؤتمر الغرف السورية أن أغلب التجار يرفضون ذلك حفاظاً لأسرار المهنة

(١) المجموعة الاقتصادية لفرفة تجارة حلب ، ٩٥٧ ، ص ٤٦٦ .

(٢) النشرة الاقتصادية لبنك مصر ، السنة الثانية ، العدد الثاني ، يونيو ١٩٥٧

ص ١٤٥ .

(٣) غزة الطرابلسي ، المرجع السابق ، ٤٩٢ .

بما يهدد بتشجيع التسليف الخفي . ويحتج المؤتمر بأن بنك سوريا ولبنان كان يكتفي بالاعتماد على ملاءة المصرف المظهر للسند^(١) . وتشير غرفة تجارة حلب إلى أن البنك المركزي يعيد إلى المصرف الحاسم كمبيالة مستوفية الشروط موقعة من أحد التجار ، بحجة أنه قد وصلت اعتماداته إلى الحد الأعلى المصرح به . كما تأخذ عليه أنه لا يقبل السندات التي وصلت إلى البنوك بواسطة الصرافين الذين يتولون عمليات الخصم ، وأنه يرفض سندات التجار المحررة على الزراع^(٢) .

ويبدو من الواضح أن المصرف المركزي السوري يريد أن يفرض نظامه الجديد كل الجدة على الاقتصاد السوري بشيء من الجمود ، مما انتهى عمليا إلى تقلص الاعتمادات للزراعة وللتجارة الداخلية ولتجارة الاستيراد .

الاعتمادات المصرفية

بملايين الليرات

الفرق	كانون اول ١٩٥٦	كانون اول ١٩٥٥	
- ١٠٨	٢٨٠١	٣٩٠٩	للزراعة
- ٤٠٩	١٥٩٠٩	١٦٤٠٨	لتجارة الاستيراد
+ ٢٦٠٢	١٢٩٠٦	١٠٣٠٤	لتجارة التصدير
- ٠٩	١٣٠٤	١٤٠٣	للتجارة الداخلية
+ ٤٠٧	٥٩٠٩	٥٥٠٢	للصناعة
+ ٠١	٣١٠٤	٣١٠٣	للمشروعات المالية
٢٣٠٤	٢٣٢٠٣	٤٠٨٠٩	المجموع

المرجع :

نشرة غرفة تجارة حلب ، ١٩٥٧ ، ص ٤٦٣ .

(١) مذكرة مؤتمر الغرف السورية إلى المراجع المختصة ، في أكتوبر ١٩٥٦ ، والمنشورة بالنشرة الاقتصادية لغرفة تجارة دمشق ، ١٩٥٦ .
(٢) مذكرة غرفة تجارة حلب بخصوص عمليات الخصم في المصارف ، نشرة الغرفة ، ١٩٥٧ ، ص ١٨٩ ، ١٩٠ .

وفي هذه الظروف نرى أن المصرف المركزي مطالب قبل غيره بأن يرفع مصالح التجارة السورية ، المرتبطة مباشرة بالزراعة والتجارة الخارجية حتى يحملها بالتجربة وبالتدريج على قبول سلطته والاقتناع بقيادته . فإن هذا هو السبيل السليم لفرض سلطته على البنوك ذاتها . والواقع أن حركة الاعتمادات المصرفية تتابع الحياة الاقتصادية كلها ، فهي ترتفع اعتباراً من مارس حتى يبدأ تمويل موسم القطن ، ويعقبه تصدير الصوف ، ثم تصدير الحبوب في تموز ، وتمويل تصدير القطن في ايلول وتشرين ، ثم تبدأ فترة تقلص الاعتمادات نتيجة لتسوية الديون الزراعية وديون تجارة التصدير^(١) . ومن المستحيل إغفال هذه الحقائق في أي سياسة يتبعها المصرف المركزي للائتمان في سوريا . وعندئذ يكون عليه وهو يسير برفق في طريق تنمية الائتمان أن يتمسك بسلطته كاملة في توجيه سياسة الائتمان . فمن المفيد في بلادنا تأكيد مبدأ التوجيه الاقتصادي كمنهج ضروري لحل مشاكلنا .

لقد أحسنت سوريا بتوجيه نظامها المصرفي ، وتنظيم الرقابة على البنوك فيها . فوضعت تعريفاً للبنوك التجارية مبنياً على فكرة الودائع ، وطالبت جميع البنوك بالالتزام بقيود معينة أهمها ما يتعلق بالبنوك الأجنبية . وذلك انجاه سليم من أجل حملها على التوطن ، فدعتها لتخصيص رأس مال للعمل منها لا يقل عن نصف مليون ليرة وهو مبلغ في متناولها وطلبتها بأن تمسك حسابات مستقلة عن أعمالها في سوريا وهو أمر ضروري ، ثم طالبت البنوك جميعاً بالاحتفاظ باحتياطيين يمثلان نسبة كبيرة من أموالها بلغت حوالى ٤٠ ٪ ، على أن يوظفوا في سندات الدولة . وكل هذا كفيل في النهاية بتنمية النظام المصرفي السوري ، وإحكام الرقابة عليه عن طريق المصرف المركزي الجديد .

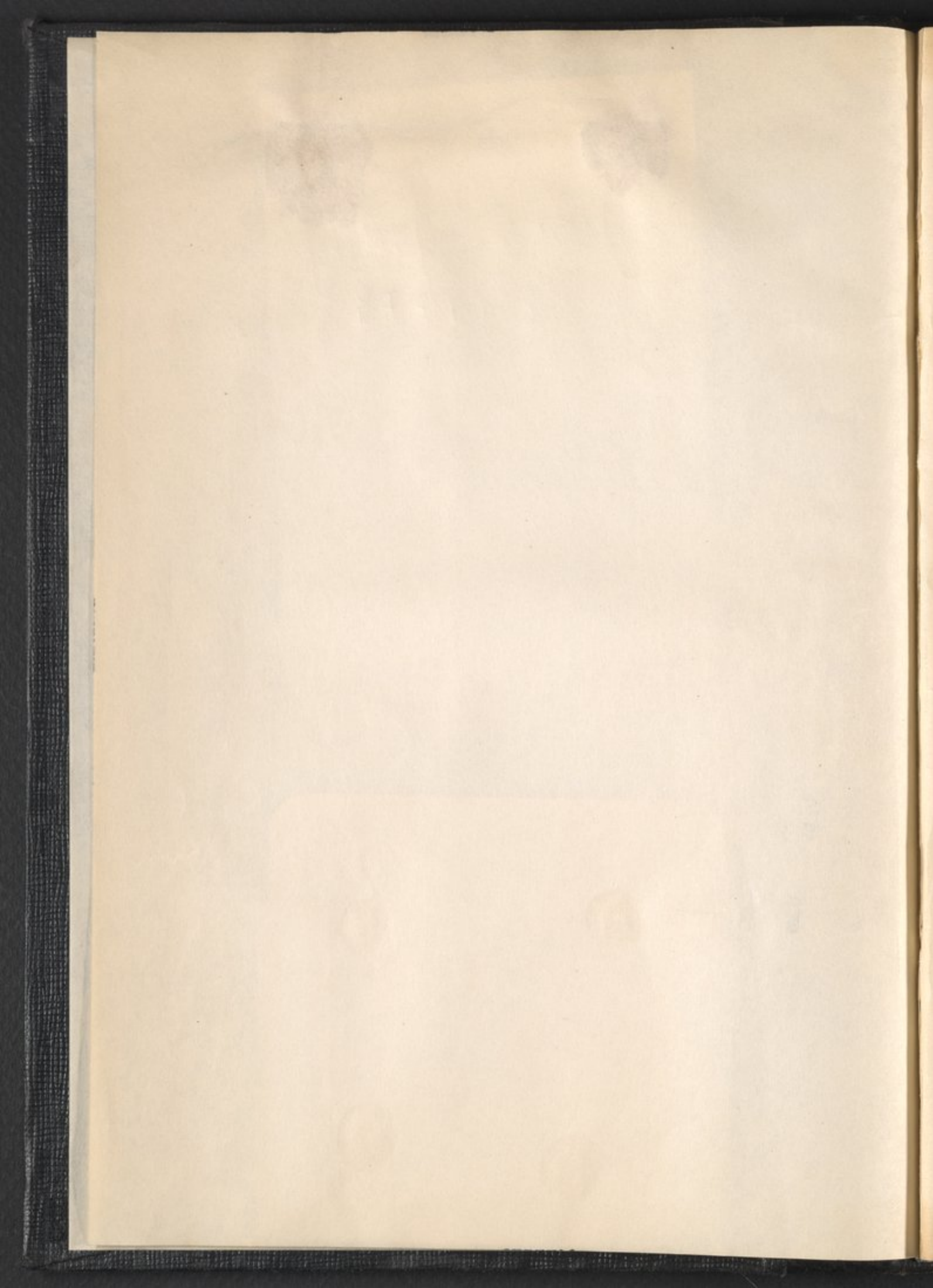
(١) المجموعة الاقتصادية لفرقة تجارة حاب ، ١٩٥٧ ، ص ٤٦٤ .

فهرس

النقود والبنوك في سوريا ولبنان

الموضوع	صفحة
أولا — النظام النقدي العثماني	٢
— النقد العثماني على قاعدة الذهب	٢
— الخروج على قاعدة الذهب	٥
ثانيا — العملة المصرية في سوريا ولبنان	٩
— منح السعر القانوني للجنيه المصري	١٠
— استمرار تداول الجنيه العثماني الذهبي	١١
— إلغاء السعر القانوني للجنيه المصري	١٢
ثالثا — العملة السورية اللبنانية	١٤
— إصدار الليرة الورقية	١٥
— إتفاقية يناير ١٩٢٤	١٦
— إتفاقية فبراير ١٩٣٨	١٩
— الليرة في الحرب العالمية الثانية	٢٣
— تطورات الليرة عقب الحرب	٢٦
رابعا — انفصام الوحدة النقدية بين سوريا ولبنان	٢٨
— استمرار لبنان على قاعدة الفرنك	٢٩
— انفصال سوريا عن الفرنك	٣٠
— فصم الوحدة الجمركية بين سوريا ولبنان	٣١

الموضوع	صفحة
— النظام النقدي في لبنان	٣٢
خامسا — النظام النقدي في سوريا	٣٧
— إصلاح سنة ١٩٥٠	٣٧
— إصلاح سنة ١٩٥٣	٣٩
— التداول النقدي	٤٣
سادسا — البنوك في سوريا ولبنان	٥٢
— تطور النظام المصرفي	٥٢
— البنوك المتخصصة	٥٨
— أولا : الائتمان العقاري	٥٨
— ثانيا : الائتمان الزراعي	٦٠
— البنوك التجارية	٦٧
— البنك المركزي	٧٤
— مصرف سوريا المركزي	٧٨
— فهرس	٨٧



1974

FEB

HG

3368

A6

H42x

1955

v.2

c.1

B12658984
I/4096067

20 25 26

